واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص

إعداد
فوزية بنت محمد القضيبي
أستاذ مساعد بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
جامعة القصيم – قسم علم اجتماع والخدمة الاجتماعية

مُلخص الدراسة باللغة العربية

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والتعرف على متطلبات تحقيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والتعرف على معوقات تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وقد تكون مجتمع الدراسة من القيادات بجامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، واشتملت عينة الدراسة على (١٧٩) قيادة، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي كمنهج للدراسة، واستعانت بالاستبيان، والمقابلات كأدوات للدراسة، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج، أهمها:

١. جاء واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، بدرجة استجابة (متوسطة).
٢. جاءت متطلبات تحقيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، بدرجة استجابة (عالية).
٣. جاءت معوقات تحقيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، بدرجة استجابة (عالية).

وقد قدمت الدراسة العديد من التوصيات، أهمها: إنشاء حملات التوعية بأهمية الشراكة المجتمعية بين الجامعات، ومؤسسات المجتمع، وتوجيه الأبحاث العلمية في الجامعات لخدمة متطلبات مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.

كلمات مفتاحية: الشراكة المجتمعية، جامعة القصيم، مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص.

The Reality of Community Partnership Implementation Between Qassim University and Civil Society and Private Sector Organizations

Abstract

The current study aimed to identify the reality of applying community partnership between Qassim University, Civil Society Institutions, and the Private Sector, explore the requirements for achieving community partnership between Qassim University, Civil Society Institutions, and the Private Sector, and determine the obstacles in applying community partnership between Qassim University, Civil Society Institutions, and the Private Sector. The study population consisted of leaders in Qassim University, Civil Society Institutions, and the Private Sector. The study sample included (179) leaders. The researcher used the descriptive method as the study method and used the questionnaire and interviews as the study tools. The study concluded many results, including:

1. The reality of applying community partnership between Qassim University, civil society institutions, and private sector institutions came with medium response.
2. The requirements of applying community partnership between Qassim University, civil society institutions, and private sector institutions came with high response.
3. The obstacles in applying community partnership between Qassim University, civil society institutions, and private sector institutions came with high response.

The study recommended creating awareness campaigns on the importance of community partnership between universities and community institutions and directing university scientific research to serve the requirements of civil society institutions and the private sector.

Keywords: Community Partnership, Qassim University, Civil Society Institutions, Private Sector**.**

واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص

إعداد
فوزية بنت محمد القضيبي
أستاذ مساعد بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
جامعة القصيم – قسم علم اجتماع والخدمة الاجتماعية

مقدمة:

يعتبر التعليم الجامعي أحد العناصر الأساسية المهمة في دعم التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم؛ حيث إن التعليم الجامعي لا يوفر للفرد المهارات الأساسية اللازمة لسوق العمل فقط، وإنما يوفر أيضا تدريب ضروري لجميع الأفراد على اختلاف تخصصاتهم، وتواجه جامعات التعليم العالي عددًا كبيرًا من المتغيرات المتسارعة كالتغييرات المجتمعية التي حدثت في معظم المجتمعات في الجوانب السياسة وما يتعلق منها بحقوق المواطن وواجباته؛ ولذا، فإن المنطق الذي يفصل بين الجامعة والمجتمع، وبين الدراسة والإنتاج لم يعد صالحًا لتحقيق التميز في التعليم لمواجهه متغيرات العصر.

ومن الضروري الدمج بين الدراسة النظرية وممارسة النشاطات الإنتاجية المختلفة، ومن ثم تشكيل عقول جديدة تليق بالقرن الحادي والعشرين، فمعظم دول العالم تمر بأزمات اقتصادية تؤثر بشكل مباشر على تمويل التعليم، الأمر الذي أدى إلى قيام كثير من الدول بتبني سياسات تمويلية تهدف إلى تخفيف العبء الملقى على الحكومات في تمويل التعليم منها مشاركة الطلاب وأولياء الأمور، وبعض الهيئات ومؤسسات الإنتاج في تمويل التعليم، وتمثل بدائل تمويل التعليم مدخلًا بالغ الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي، وبدون التمويل اللازم يقف نظام التعليم عاجزًا عن أداء مهامه الأساسية، أما إذ توفرت له الموارد المالية الكافية فإن مشكلاته تقل ويصبح من السهل حلها.

يعد التدخل المتزايد من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص –بالمملكة العربية السعودية- في العملية التعليمية إستراتيجية واعدة لتعبئة المصادر الجديدة وتحسين جودة التعليم، وتعتبر رؤية المملكة ٢٠٣٠م حدث تاريخي تصب أهدافه بالدرجة الأولى في مصلحة المواطنين بشكل عام، وتشمل متغيرات في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، كما ستضع المملكة في عداد الدول المتقدمة في جميع المجالات، وإيمانًا من المملكة العربية السعودية بأهمية تحقيق الشراكة المجتمعية في التعليم، فقد قامت بوضع التعليم وتمويله على سلم أولوياتها في رؤية ٢٠٣٠م، وهي رؤية تنموية تهتم بتطوير وتقدم المجتمع السعودي؛ لذلك فقد كان إعلان رؤية السعودية ٢٠٣٠م مواكبًا لرسالة التعليم في المملكة وداعمًا لخطاها، التي عملت على بيان أهمية التعليم في هذه المسيرة ودوره الفاعل بالمجتمع؛ ولذا تتضح أهمية دراسة موضوع واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

مشكلة الدراسة:

ينحصر دور الجامعات في كثير من دول العالم بأنها أحد أهم المراكز الأساسية التي تساهم في تقديم بعض البحوث العلمية والتطبيقية، أما بعض الدول فتعد الجامعات فيها بأنها أهم محاضن الاستثمارات ففيها تصنع الأجيال وتغذي المجتمعات بالقيادات المستقبلية في مختلف المجالات

وتتمثل مشكلة الدراسة الحالية في أنَّ مؤسسات التعليم العالي في أي مكان من العالم، تحتاج إلى موارد مالية عالية حتى تحقق أهدافها بكفاءة واقتدار وهذه المتطلبات المالية تتزايد سنة بعد أخرى، حتى تتمكن المؤسسة التعليمية من تحقيق برامجها وخططها وأبحاثها، وتواجه كثير من الدول النامية صعوبات في توفير الموارد المالية اللازمة، وذلك بسبب ضخامة الاستثمارات المالية التي يتطلبها التعليم العالي.

ورغم حرص الجامعات على الشراكة المجتمعية إلا أن هناك ما يحول دون تطبيق تلك الشراكة المجتمعية حيث يشير عبد الإله (٢٠١٦م) إلى وجود ضعف في اهتمام مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية بما فيها المملكة العربية السعودية بمسألة التعاون بين مؤسسات الإنتاج ومؤسسات التعليم العالي خاصة فيما يتعلق بالأبحاث الأساسية والتطبيقية، كما أن مؤسسات الإنتاج لا تمول إلا عددا بسيطا من الأبحاث التي تقوم بها الجامعات.

وقد أشارت نتائج دراسة عبد القادر (٢٠١٥م) إلى أن مجتمع الأعمال بمنطقة تبوك ما زالت تشوبه بعض الاتجاهات السالبة نحو التعاون مع الجامعة وأساتذتها، فيُنظر إليهم على أنهم يعيشون في أبراج عاجية، وتكبلهم القواعد البيروقراطية، وأن بعضهم تنقصه الخبرة العملية نتيجة تقوقعه مع كتبه ودراساته النظرية فقط، كما توصلت نتائج دراسة الأحمد (٢٠١٥م) إلى وجود العديد من المعوقات التي تحول دون تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية مثل: استغراق الجامعة في العمل النظري دون الاهتمام بمشكلات المؤسسات الإنتاجية وإجراء بحوث لحلها، وضعف ثقة المجتمع ومؤسساته في الجامعة ودورها في تلبية متطلبات المجتمع واحتياجاته، وضعف التواصل والاتصال بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج، وعدم توافر آليات اتصال منظمة ومتفق عليها، وثقافة المجتمع التي تقوم على الحلول الجاهزة والمستوردة للمشكلات التي يواجهها، ونقص الخبراء المختصين في مجال الشراكة لإعداد البرامج الدراسية وتقييم البحوث والمشروعات، ونقص المعامل وورش العمل المتخصصة في مجال عمل الشراكة، وكذلك الإمكانات التكنولوجية.

ونظرا لأن التعليم في المملكة العربية السعودية تتحمل فيه الدولة العبء الأكبر؛ حيث يعد التمويل الحكومي هو المصدر الرئيس، إن لم يكن الوحيد، في تمويل الأنشطة التربوية والتعليمية باعتبار أن التعليم هو حق للمواطن كفلته كافة دساتير العالم، ولذا فإن

هذه الدراسة تسعى للكشف عن واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص؛ مما يسهم في جعل الجامعات السعودية قادرة على استغلال مواردها بكفاءة وفعالية دون أن يتعارض ذلك مع الوظائف الأساسية للجامعة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في المحاور التالية:

أولًا: الأهمية من الناحية النظرية:

- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من موضوع الشراكة المجتمعية في ظل سعي المملكة العربية السعودية الدؤوب لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م من خلال استثمار كافة الموارد المادية والبشرية لتنمية المجتمع السعودي وتكامل كافة مؤسساته الحكومية والأهلية.

- كما تبرز أهميتها من أهمية موضوعها حيث إن الشراكة المجتمعية تعد أحد التوجهات المستقبلية للتعليم الجامعي ضمن رؤية ٢٠٣٠م.

- تنبع أهمية الدراسة من تناولها لشريحة تعد من أهم شرائح المجتمع السعودي وهم القيادات الإدارية في الجامعة والقطاع الخاص.

- أهمية الشراكة المجتمعية للجامعة مع القطاع الخاص ومؤسسات القطاع المدني وتحقيقها لرؤية ٢٠٣٠م.

ثانيًا: الأهمية من الناحية التطبيقية:

- تستمد الدراسة أهميتها العملية في تزويد متخذي القرار والمسؤولين بالتعليم العالي بإطار مرجعي لتطبيق مفهوم الشراكة المجتمعية في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية.

- تنبع أهمية الدراسة من كونها دراسة ميدانية تقترب كثيرًا من الواقع الحالي، والتي ترصد واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.

- الإسهام في لفت أنظار القيادات الجامعية في تفعيل سبل تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

- يؤمل أن تفيد المسؤولين في التعرف سبل تفعيل تطبيق مفهوم الشراكة المجتمعية وقد تفتح المجال للقيام ببحوث ودراسات أخرى.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس التالي: التعرف على واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على تأثير الشراكة المجتمعية على الجامعة والقطاع الخاص.
٢. التعرف على تأثير الشراكة المجتمعية على الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني.
٣. دراسة التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني.
٤. دراسة لتحديات التي تواجه تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص.
٥. التعرف على العوامل المساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني.
٦. التعرف على العوامل المساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص.

تساؤلات الدراسة:

تتمحور الدراسة حول الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: **ما واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص؟**

ومنه تتفرع التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما تأثير الشراكة المجتمعية على الجامعة والقطاع الخاص؟

٢. ما تأثير الشراكة المجتمعية على الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني؟

٣. ما التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني؟

٤. ما التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص؟

٥. ما العوامل المساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني؟

٦. ما العوامل المساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص؟

مصطلحات الدراسة:

الشراكة المجتمعية:

يُعرِف الخليفة (٢٠١٤، ١٠١) الشراكة المجتمعية بأنها: "كل نشاط تعاوني مشترك وهادف يتم بين مؤسسات المجتمع المختلفة الحكومية والخاصة، وبين الجامعات بهدف القيام بمشروع معين (بحثي، استشاري، دورات، إلخ....) وفق إطار تعاقدي يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك".

بينما يُعرِف فيريوان (٢٠١٧م) الشراكة المجتمعية بأنها: هي كافة الأشكال والممارسات التي تقوم بها الجامعة للتواصل مع مجتمعها المحيط ومشاركتها في تنميته على كافة الأصعدة.

ويمكن تعريفها إجرائيًّا على أنها: إسهام مؤسسات المجتمع في الجهود التنموية بالجامعات سواء بالرأي، أو التمويل أو غير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى تنمية الجامعات وتحقيق أهدافها، من خلال المساهمة الإيجابية في إنجاح البرامج التعليمية والاجتماعية.

مؤسسات المجتمع المدني:

يُعرِف "كانكيا وأكانديندا وروابوكوالي" (Kankya, Akandinda&Rwabukwali, 2013) مؤسسات المجتمع المدني بأنها: المؤسسات التطوعية غير الحكومية، غير الهادفة للربح، التي تتضمن مجموعة من الأشخاص داخل المجال الاجتماعي للمجتمع المدني.

بينما يُعرِف الناصر (٢٠١٧) مؤسسات المجتمع المدني بأنها: عدد من المؤسسات غير الربحية، و غير الحكومية، والتي تعتمد على النهوض بالاهتمامات، والقيم الخاصة بالأشخاص المنضمين إليها، وتكون معتمدة على أسس أخلاقية، أو خيرية، أو دينية، أو علمية، أو ثقافية، ومن تلك المنظمات: الجماعات الخاصة بالمجتمع المحلي، أو المنظمات ذات الطابع غير الحكومي، أو الجماعات المكونة من سكان المنطقة الأصليين، أو المنظمات الخيرية، أو النقابات العمالية، أو النقابات المهنية.

ويمكن تعريفها إجرائيًّا بأنها: «المؤسسات والوكالات والهيئات المجتمعية التي يتم تنظيمها بشكل خاص وتطوعي، وتسعى إلى خدمة المجتمع ولا تهدف للربح».

مؤسسات القطاع الخاص:

يُعرِف "بيلا وجرانت" (Bella & Grant, 2013) القطاع الخاص بأنه: المؤسسات التي تمتلك إستراتيجية ومهمة أساسية للمشاركة في الأنشطة الهادفة للربح.

بينما يُعرِف الغامدي (٢٠١٨) مؤسسات القطاع الخاص بأنها: قطاع الأعمال المرتبط بالمؤسسات، والشركات التي يملكها أفراد بصفة شخصية، وغير مرتبطة بحكومة الدولة، أو أية مؤسسة من مؤسساتها.

ويمكن تعريفها إجرائيًّا بأنها: «المؤسسات غير الحكومية، والتي تقدم خدمات مختلفة، مثل: الخدمات الاقتصادية، أو الخدمات الصناعية، أو الخدمات الزراعية، وتهدف إلى تحقيق ربح مادي».

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة الحالية في التعرف على واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.
- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للدراسة الحالية في جامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص بمنطقة القصيم.
- **الحدود البشرية:** تتمثل الحدود البشرية للدراسة الحالية في القيادات الإدارية في الجامعة، والمؤسسات الخاصة، ومؤسسات المجتمع المدني الذين يعملون في الشراكة المجتمعية التابعة للجامعة.
- **الحدود الزمنية:** تم تطبيق الدراسة الميدانية في الفصل الدراسي الأول للعام ١٤٤١هـ.

الإطار النَّظري والدراسات السابقة

يمكن تناول الإطار النظري والدراسات السابقة كما يلي:

الدراسات السابقة

هدفت دراسة أبو الحديد (٢٠١٢م) إلى التعرف على الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المدنية لتأهيل الشباب الخريجين، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة في جامعات القاهرة وطنطا وأسيوط، واشتملت عينة الدراسة على (٤٧٥) من الخريجين المستفيدين من الشراكة، بالإضافة إلى (١٦) من الإداريين بقطاع شؤون المجتمع، و(١٩) من الإداريين العاملين

بالمؤسسات المدنية، للعام ٢٠١٢م، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصل الباحث إلى عدم وجود عقود شراكة بين الجامعات والمؤسسات المدنية سوى في الجامعات الثلاثة التي طبقت بها الدراسة الميدانية بطء العملية التطويرية التي تسمح بالشراكة مع المؤسسات المدنية والتي تتبناها الجامعات في كلياتها، وقلة المخصصات المالية وصعوبة التمويل.

هدفت دراسة الشثري (٢٠١٤) إلى التعرف على مدى إسهام تطبيق جامعة الشركات في تحقيق فوائد للجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، واشتملت عينة الدراسة على (١٣٤) عضو هيئة تدريس بجامعة الملك سعود، و(٧٧) عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي كمنهج للدراسة، واستعان بالاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث إلى وجود تجانس كبير في موافقة أفراد عينة الدراسة في إسهام تطبيق الشركات الجامعية على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية؛ وتمثلت أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق الشراكة المجتمعية في أن معظم أبحاث الأعضاء تميل إلى الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي، وضعف ثقة المؤسسات في قدرة الجامعة على حل المشكلات التي تواجهها، وضعف التواصل بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

هدفت دراسة دارادكة ومعايعة (٢٠١٤م) إلى التعرف على مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ومدى اختلاف مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعًا لاختلاف (الجنس، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، والخبرة)، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في

جامعة اليرموك، واشتملت عينة الدراسة على (٢٤٠) من أعضاء هيئة التدريس، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعان بالاستبانة، والمقابلات مع القادة الإداريين والأكاديميين في الجامعات الأردنية كأدوات للدراسة، وقد توصل الباحث إلى أن تقدير أعضاء هيئة التدريس لمستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص كان متوسطًا على جميع مجالات الشراكة، حيث جاء في المرتبة الأولى متطلبات نجاح الشراكة، ثم جاء مجال الأطراف الإنتاجية التي تقيم الجامعة الشراكة معها في المرتبة الثانية، وجاء مجال محاور الشراكة ومجالاتها في المرتبة الأخيرة.

هدفت دراسة محمود ومحمد (٢٠١٥) إلى التعرف على واقع الشراكة بين الجامعات السورية والمجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذة جامعة تشرين، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الكليات والمعاهد التابعة لجامعة تشرين في محافظة اللاذقية، واشتملت عينة الدراسة على (١٦٥) عضو، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعان الباحثان بالاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصل الباحثان أن ارتفاع دور الجامعات الحكومية في خدمة المجتمع المحلي، مما يوجب تفعيل الشراكة بين الجامعات والمجتمع المحلي، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات أفراد عينة البحث على واقع الشراكة بين الجامعة والمجتمع المحلي وفق متغير الرتبة الوظيفية لصالح أعضاء الهيئة التدريسية الذين كانت رتبتهم الأكاديمية.

هدفت دراسة محمد (٢٠١٧) إلى التعرف على معوقات الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص، ووضع تصور مقترح لتفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعات القاهرة وأسيوط وجنوب

الوادي، واشتملت عينة الدراسة على (٣٥٧) من أعضاء هيئة التدريس، واستخدم الباحث المنهج الوصفي كمنهج للدراسة، واستعان بالاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج منها تمثلت أهم معوقات تطبيق الشراكة إلى وجود المعوقات القانونية والتشريعية والإدارية والتنظيمية بالجامعات المصرية، والتي تحول دون قيام شراكة حقيقية مع القطاع الخاص، ضرورة توفير المتطلبات القانونية والتشريعية للجامعات، والمتطلبات المادية والتنظيمية، لتحقيق قدر كبير من الشراكة البحثية بين الجامعة والقطاع الخاص.

هدفت دراسة العنزي (٢٠١٨) إلى تحديد متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في مجالاتها المختلفة، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع القيادات الجامعية في الجامعات الحكومية السعودية، واشتملت عينة الدراسة على (٣٢٠) فردًا من أفراد المجتمع الأصلي البالغ عددهم (٢٦٩٦)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي كمنهج للدراسة، واستعان بالاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج أهمها: ضرورة توفير متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص بدرجة كبيرة جدًّا. ضرورة الاهتمام بالتدفق الخطي للمعرفة حيث حظي بأكبر نتيجة من الأهمية لدى أفراد عينة الدراسة، بينما كان أقل الأبعاد استجابة هو التعليم الإلكتروني.

هدفت دراسة الغامدي (٢٠١٨) إلى التعرف على درجة أهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، والكشف عن معوقات الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، واشتملت عينة الدراسة على (٢٧٧) عضوًا، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعان بالاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج أهمها: درجة أهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة جاءت إجمالًا بدرجة مرتفعة.

درجة تواجد معوقات الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص جاءت احتمالا بدرجة مرتفعة. وجود فروق دالة إحصائيًّا بين أفراد عينة الدراسة حول أهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك لصالح أعضاء هيئة التدريس أصحاب الدرجة العلمية (أستاذ مشارك) في مقابل (أستاذ، وأستاذ مساعد).

هدفت دراسة "هانسين" (Hansen, 2010) إلى التعرف على وجهات نظر الشركاء المجتمعيين فيما يتعلق بدعم الشراكات الجامعية المجتمعية للمناهج التربوية للتعلم الخدمي، وقد تكون مجتمع الدراسة من العاملين في المؤسسات المجتمعية التي تعقد شراكات مع جامعة دوكين في الولايات المتحدة، واشتملت عينة الدراسة على (١٤) عاملًا في المؤسسات المجتمعية في الولايات المتحدة، واستخدم الباحث منهج دراسة الحالة الوصفي النوعي القائم على تحليل الوثائق الخاصة بالمقررات الدراسية للتعليم الخدمي القائم على الشراكات مع المؤسسات المجتمعية، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تدعم الشراكة بين الجامعة والمؤسسة المجتمعية التعلم الخدمي من خلال الشراكة الفعالة القائمة على أعضاء هيئة التدريس والطلاب في مشروعات التعلم الخدمي. تقوم الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المجتمعية فيما يتعلق بمشروعات التعلم الخدمي على تطوير العلاقات الهادفة والتواصل بشكل فعال بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب والشركاء المجتمعيين.

هدفت دراسة "آرتشر-كوهن وجرانت" (Archer-Kuhn & Grant, 2014) إلى تسليط الضوء على التحديات المؤثرة على الشراكة الجامعية المجتمعية، واعتمد الباحث على المنهج الوثائقي القائم على مراجعة وتحليل الأدبيات السابقة التي تتناول العوامل السياقية التي تؤثر على الشراكة الجامعية المجتمعية، حيث يقدم الباحث مثال على المشاركة المدنية من خلال الشراكة بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، ومراكز الرعاية العقلية للأطفال، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تقدم

الشراكة المدنية الجامعية فرص تبادل الموارد المتنوعة بين المؤسسات المجتمعية والجامعية. تتطلب الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الجامعية وضوح الشركاء وعملية الشراكة بشكل كبير.

هدفت دراسة "جوزيفويسز" (Jozefowicz, 2015) إلى بحث العوامل المؤثرة على الشراكات بين الجامعات والمؤسسات غير الهادفة للربح، وقد تكون مجتمع الدراسة من قادة المؤسسات غير الهادفة للربح التي تعقد الشراكات مع الجامعات في ولاية كنتاكي، واشتملت عينة الدراسة على (١٢) من قادة المؤسسات غير الهادفة للربح، واستخدم الباحث منهج دراسة الحالة النوعي القائم على المقابلات الشخصية التي تم إجراؤها مع قيادات المؤسسات غير الهادفة للربح، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تشمل العوامل المؤثرة على نجاح الشراكات بين الجامعات والمؤسسات غير الهادفة للربح الثقة المتبادلة والتواصل الواضح بين الجامعة والمؤسسة غير الهادفة للربح، كما تتأثر الشراكات بالرؤية المشتركة والقيم التي تحدد الاحتياجات لدى الجامعة والمؤسسة غير الهادفة للربح. تعتبر الشراكات من الأدوات الفعالة التي تساعد في تلبية الاحتياجات والتغلب على المشكلات التي تواجه الجامعات والمؤسسات غير الهادفة للربح.

هدفت دراسة "فاتيرلوس وآخرين" (Vaterlaus et al., 2016) إلى التعرف على التجارب الخاصة بأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالشراكات الجامعية المجتمعية لتقديم تعليم العلاقات في المجتمعات الخاصة بهم، وقد تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات من ولاية يوتا الولايات المتحدة، واشتملت عينة الدراسة على (٥) من أعضاء هيئة التدريس، واستخدم الباحث منهج دراسة الحالة الوصفي النوعي القائم على المقابلات الشخصية التي تم إجراؤها مع أعضاء هيئة التدريس، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تستهدف الشراكات الجامعية المجتمعية وصول أعضاء هيئة التدريس من خلال البرامج التثقيفية والتعليمية إلى الفئات المجتمعية

المستهدفة. يعتمد نجاح الشراكات الجامعية المجتمعية التي تقدم تعليم العلاقات على تقييم ورصد مستوى مشاركة الشركاء المجتمعيين في الاجتماعات والمناقشات الرسمية وغير الرسمية ومدى رضا الشركاء حول عملية الشراكة وملاءمة الشركاء المجتمعيين للعملية المتعلقة بالشراكة الجامعية المجتمعية.

هدفت دراسة "أوجونديمو" (Ogundimu, 2016) إلى بحث تصورات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في اثنين من الجامعات المدعومة من قبل الحكومة النيجيرية حول أثر الشراكة الصناعية الجامعية على ضمان الجودة في الجامعات، وقد تكون مجتمع الدراسة من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في اثنين من الجامعات المدعومة من الحكومة النيجيرية، واشتملت عينة الدراسة على الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في (٢) من الجامعات المدعومة من قبل الحكومة النيجيرية، واستخدم الباحث المنهج الكمي المسحي القائم على الاستبانة المسحية التي تم توزيعها على الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود تأثير إيجابي للشراكة الجامعية الصناعية على تعزيز ضمان الجودة في الجامعات فيما يتعلق بتيسير الحصول على الموارد التعليمية. وجود تصورات إيجابية لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس حول الأثر المحتمل للشراكة الجامعية الصناعية في تعزيز ضمان الجودة في الجامعة.

هدفت دراسة "موهيبالي" (Mohebali, 2017) إلى تقديم نموذج جديد للكشف عن الشراكة والتعاون بين الجامعة والمجتمع، واعتمد الباحث على المنهج الوثائقي القائم على مراجعة الأدبيات السابقة التي تتناول الشراكات الفعلية المفيدة بين الجامعة والمجتمع، وتتناول كذلك الأدلة المتنوعة حول كيفية تطوير هذه الشراكات، حيث يقدم نموذج المشاركة التحويلية المعنى الواضح للفوائد المتعلقة بالشراكة من خلال العملية التحويلية ويقدم التوصيات حول كيفية تيسير تكوين الشراكات التحويلية، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: يعزز نموذج المشاركة التحويلية من الشراكة

الجامعية المجتمعية التبادلية بدلًا من الشراكة القائمة على المعاملات. تتطور الشراكات التبادلية المفيدة من خلال الشراكة المتبادلة بين الجامعة والمجتمع من خلال المحافظة عليها طوال الوقت من خلال التفاعل وتلبية الشروط المحددة للشراكة. وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات التي تتناول العوامل المؤثرة على تعزيز الشراكة الجامعية المجتمعية، وكذلك ضرورة تطوير برامج الشراكة التبادلية بين الجامعة والمجتمع.

هدفت دراسة "ميوزي" (Muse, 2018) إلى الكشف عن كيفية إدراك الشركاء المجتمعيين للنتائج والمخرجات المرغوبة المتعلقة بالشراكة مع الجامعات، وقد تكون مجتمع الدراسة من العاملين في المؤسسات المجتمعية؛ بما في ذلك المدارس والمؤسسات غير الهادفة للربح، ومؤسسات القطاع العام والخاص التجارية، والمؤسسات السياسية في الولايات المتحدة، وجامعة إقليم الجبل الغربي في الولايات المتحدة، واشتملت عينة الدراسة على (٢٢) من العاملين في المؤسسات المجتمعية والجامعة المشاركين في الدراسة، واستخدم الباحث المنهج دراسة الحالة الاستكشافي النوعي القائم على المقابلات الشخصية التي تم إجراؤها مع العاملين في المؤسسات المجتمعية والجامعة في الولايات المتحدة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تحدد النتائج والمخرجات المتعلقة بالشراكة بين المؤسسات المجتمعية والجامعة من خلال تحديد الموارد والأصول المتعلقة بالجامعة والمؤسسات المجتمعية. تساعد الشراكة الجامعية المجتمعية في تعزيز التنافسية المؤسسية الجامعية وتطوير قدرة وكفاءة المؤسسات المجتمعية.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح أن الدراسة الحالية تتفق مع بعض الراسات السابقة في الهدف مثل: دراسة "هانسين" (Hansen, 2010)، ودراسة "آرتشر-كوهن وجرانت" (Archer-Kuhn & Grant, 2014)، ودراسة

"جوزيفويسز" (Jozefowicz, 2015)، ودراسة "فاتيرلوس وآخرين" (Vaterlaus et al., 2016)، ودراسة "ميوزي" (Muse, 2018)، ودراسة محمود ومحمد (٢٠١٥)، ودراسة الشثري (٢٠١٤)، ودراسة محمد (٢٠١٧)، ودراسة أبو الحديد (٢٠١٢)، في تناوله الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، كما تتفق في اختيار المنهج الوصفي وأداة الدراسة والعينة مع العديد من الدراسات السابقة مثل: دراسة محمود ومحمد (٢٠١٥)، ودراسة العنزي (٢٠١٨)، وتتفق في استخدام المقابلة مع دراسة "ميوزي" (Muse, 2018)، ودراسة أبو الحديد (٢٠١٢)

وتختلف الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في المنهجه مثل: دراسة "هانسين" (Hansen, 2010)، ودراسة "جوزيفويسز" (Jozefowicz, 2015)، ودراسة "ميوزي" (Muse, 2018)، التي اعتمدت على منهج دراسة الحالة، ودراسة "آرتشر-كوهن وجرانت" (Archer-Kuhn & Grant, 2014)، ودراسة "موهيبالي" (Mohebali, 2017) التي اعتمدت على المنهج الوثائقي، ودراسة "أوجونديمو" (Ogundimu, 2016) التي اعتمدت على المنهج الكمي المسحي، وتختلف في أداة الدراسة عن دراسة أبو الحديد (٢٠١٢) التي اشتملت على مجموعة من الإداريين بقطاع شؤون المجتمع.

وتستفيد الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تشكيل الإطار النظري وبناء أداة الدراسة، وتفسير النتائج التي يمكن التوصل إليها.

الإطار النظري

يتناول الإطار النظري العناصر التالية:

أ- الشراكة المجتمعية:

تحرص الجامعات، باعتبارها أحد أبرز المؤسسات داخل المجتمع، على إقامة علاقات تعاونية وتفاعلية مع كافة عناصر المجتمع، ولهذا فقد خصصت إستراتيجيات وأساليب من أجل تطوير تلك العلاقات التشاركية من أجل التغلب على العوائق الاجتماعية والاقتصادية (Beckett, 2015, p. 165).

عرف ستريير (Strier, 2014, p. 156) الشراكة المجتمعية باعتبارها "مفهوم واسع النطاق يشمل تحت عباءته عدد من الأنشطة التعاونية بين المجتمع وبين قطاع التعليم العالي كالمؤسسات الجامعية، وتنطوي تلك الأنشطة على المشروعات البحثية القائمة على المجتمع، وأنشطة التعلم الخدمي، والبرامج التشاركية التعليمية بين الجامعة والمجتمع".

هذا وقد عرف كيروود وآخرون (Curwood, 2011, p. 16) الشراكة المجتمعية بأنها "نمط من أنماط التعاون والتضافر يقع بين المنظمات والجمعيات المجتمعية وبين مؤسسات قطاع التعليم العالي كالجامعات والكليات؛ بغية تحقيق أهداف تعمل على إعادة هيكلة، وتغيير ملامح المجتمع نحو الأفضل، وذلك عن طريق التفاعل مع عناصر المجتمع في إطار تعليمي منظم يضمن تحقيق الأهداف المشتركة وتعميم الفائدة على الطلاب المشتركين والأفراد المنتمين إلى المنظمات المجتمعية".

ومن جانبها، فقد عرفت ويليامسون وآخرون (Williamson et al., 2016, p. 55) الشراكة المجتمعية على أنها: "عملية يتم من خلالها تطوير الجهود المبذولة إزاء مجال البحوث التحويلية في سياق أكاديمي، وكذلك إفادة عناصر المجتمع في آن واحد؛ وذلك عن طريق توفير المعلومات حول المتطلبات الأساسية لشرائح معينة في المجتمع وتحديد أفضل وأنسب الأساليب لتلبية تلك المتطلبات والاحتياجات".

وأشارت إبراهيم (٢٠١٣، ٦٢) للشراكة المجتمعية بأنها تعني: "إشراك شرائح المجتمع المحلي في آلية أو تنظيم مؤسس يشارك في مختلف مجالات التنمية الشاملة المرتبطة بالعمل الشعبي سواء كانت خدمية، ثقافية، اقتصادية، أو اجتماعية على شكل مجموعات أو جماعات، وتضطلع الشراكة المجتمعية في العمل الشعبي بدور محوري أساسي وفعال؛ فالشراكة المجتمعية تعمل على تنمية جوانب العمل التعاوني بين أفراد المجتمع وذلك بإعلاء قيم المشاركة والتعاون لحل المشكلات المجتمعية".

ويمكن القول: إنَّ واقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات العمل والإنتاج تقوم على التعاون بين الجامعات مع مؤسسات العمل المختلفة - سواء القطاع الحكومي أو القطاع الخاص- وذلك بهدف إعداد القوى البشرية اللازمة للعمل في ظل المنافسة الشديدة لا على المستوي المحلي فقط وإنما على المستوى الدولي أيضًا، فالجامعة تقدم المعرفة الأكاديمية النظرية في حين مؤسسات العمل تقدم التدريب والخبرة للطلاب (محمود ومحمد وعبد النبي، ٢٠١٤، ص. ٣١٧).

مما سبق، يمكن استنتاج أن الشراكة المجتمعية تعني وجود قيم تعاونية بين المؤسسات التعليمية التابعة لقطاع التعليم العالي كالجامعات وبين عناصر المجتمع كجمعيات المجتمع المدني من أجل النهوض بجميع نواحي المجتمع اقتصاديًّا وسياسيًّا وثقافيًّا.

ب- النظريات المفسرة للشراكة الجامعية المجتمعية:

عملت المدارس الفكرية على تشجيع التزام مؤسسات المجتمع المدني بالقيام بكافة مهامها الاجتماعية في ظل نظريات مفسرة، ومساعدة بهذا الصدد تتمثل في نظرية العقد الاجتماعي وأصحاب المصالح وغيرها،

١. نظرية أصحاب المصالح Stakeholders Theory(Edward Freeman, 1984)

تؤكد نظرية المصالح على وجود علاقة تبادلية بين الشركاء ينتفع من خلالها الجميع ولا يتم تعظيم ثروة أحد على حساب الآخر، وهو ما أكده العنزي (العنزي، ٢٠٠٧) حينما أقر بأن نظرية أصحاب المصالح التي تعتبر نموذج للشراكة تقوم على مبدأ التبادلية، والذي بموجبه يشارك كل الأفراد والجماعات من ذوي المصالح المشروعة في المشروع من أجل الحصول على المنافع، ولا توجد أولوية لمجموعة معينة من المصالح والمنافع على مجموعة أخرى، فالنظرية رفضت فكرة أن "المشروع يوجد لتعظيم ثروة المالكين"، بينما استندت النظرية على فكرة وجود المشروع لخدمة كل

من لديه مصلحة به، فالنظرية إذن تستند على فكرة وجود المشروع لخدمة العديد من أصحاب المصالح ممن لديهم اهتمامات به والذين ينتفعون أو يتضررون منه بطريقة معينة أو بأخرى.

وتتبنى نظرية أصحاب المصالح وجهة نظر أساسية بأنه إذا تم تحليل العلاقات بين الأعمال التجارية، والمجموعات، والأفراد الذين يمكنهم التأثير عليها أو المتأثرين بها، فسيكون هناك فرصة أفضل للتعامل بفعالية مع مشكلات خلق القيمة، وأخلاقيات سوق المال، وتطوير العقلية الإدارية؛ حيث يتعلق الأمر بكيفية تفاعل العملاء، والموردين، والموظفين، والممولين (المساهمين وحاملي السندات وما إلى ذلك)، والمجتمعات المحلية، والمديرين؛ من أجل خلق قيمة تداول مشتركة، وإن مهمة المسؤول التنفيذي هي إدارة هذه العلاقات وتشكيلها لخلق أكبر قيمة ممكنة لأصحاب المصلحة، وإدارة توزيع هذه القيمة، وفي حالة تعارض مصالح أصحاب المصلحة، يجب على السلطة التنفيذية إيجاد طريقة لإعادة التفكير في المشكلات بحيث تتم تلبية احتياجات مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة (Freeman, Harrison, Wicks, Parmar & De Colle, 2010).

وفى هذا السياق، تتمتع نظرية المصالح بصفاتها التعددية والتدرجية في مصالح الأفراد فتبدأ بمصالح الأفراد الذين تتمثل مسؤوليتهم في اتخاذ القرار، وتنتهي بهولاء الذين يؤثرون على المؤسسة بصورة غير مباشرة من خلال سيطرتهم على الموارد والمصادر المهمة (Wojewnik-Filipkowska & Węgrzyn, 2019)

وفي ضوء نظرية أصحاب المصالح، يتضح أنَّ التفاعل بين الجامعة، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص يعتبر تفاعلا متبادلًا؛ حيث يتطلب التطور المستمر للجامعة وجود دعم من أصحاب المصالح، والمؤسسات، والذي بدوره يعود بالمنفعة عليهم ويكون له التأثير في المجتمع بالعموم.

٢. نظرية السلم الامتدادي لـ«سيدني ويب»:

وفقًا لنظرية السلم الامتدادي، فإن العمل التطوعي وبرامجه المختلفة التي توجد في الجمعيات والمنظمات الأهلية تحتاج إلى تطوير وتفعيل وتنظيم من قبل المسؤولين عن البرامج المقدمة في هذه الجمعيات والمنظمات، حيث تشكل الجهود التطوعية الأساس الذي تقوم عليه الكثير من البرامج والأنشطة التي تنفذها هذه الجمعيات والمنظمات داخل المجتمع (أقطم، ٢٠١٤،).

هذا وقد بين أساس نظرية السلم الامتدادي للعمل التطوعي على تولية الدولة مهمة توفير الخدمة والرعاية للمواطنين؛ حيث يتولى القطاع التطوعي استكمال النقص وبذلك يتكامل العمل لخير المجتمع، فالجهود الحكومية تأتي في البداية، والجهود التطوعية تكون امتدادًا لها؛ أي أنها منظومة متناغمة بين الطرفين لما فيه المصلحة العامة، وتقوم هذه النظرية على أنه يجب على كل مجتمع أن يوفر لأبنائه حد أدنى من الرعاية، وعلى الهيئات أن تعمل جاهدة على رفع مستوى العمل على طول السلم الامتدادي (رشاد، ٢٠١٨).

وقد عرض «سيدني ويب» نظرية السلم الامتدادي باعتبارها تعمل على تفسير مدى العلاقة بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي؛ حيث تشير تلك النظرية إلى أن الهيئات الحكومية تضمن للمواطنين حد أدنى من الخدمات، ومنها مساعدات الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية والتعليمية؛ وفي حالة عدم تمكن الهيئات الحكومية من توفير كافة الاحتياجات، فإن الجمعيات الأهلية التطوعية تعمل على تكملة مثل هذه الخدمات، كما قد تعمل على التوسع في توفير هذه الخدمة وتحسينها، وتعمل على التنسيق بينها وبين الهيئات الحكومية؛ وقد وُجِدَ أن التصور الذي ذهب إليه سيدني ويب يتناسب كثيرًا مع المجتمعات التي تتميز بوفرة الموارد الاقتصادية (الموقع الرسمي لجامعة بني سويف، ٢٠١٩).

هذا وتجدر الإشارة بأن نظرية السلم الامتدادي تعمل على تفسير دور الجمعيات الأهلية وقيمة العمل التطوعي كدعامة تعمل على خدمة المواطنين والأفراد في المجتمعات المختلفة إزاء المتطلبات التي لم تستطع الجهات الحكومية توفيرها، وهو ما يضع أساس منهجي وتطبيقي للشراكة المجتمعية (Alcock, & May, 2014).

وباستقراء ما سبق، يمكن القول بأن مفهوم العمل التطوعي هو أحد المفاهيم المهمة التي يمكن الاعتماد عليها وتوظيفها لتعزيز الشراكة بشكل أكبر بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، بل أن مصطلح الشراكة قد يعتبر أحد المصطلحات الموازية لمفهوم العمل التطوعي.

خصائص الشراكة المجتمعية:

تمتاز الشراكة المجتمعية بخصائصها التي يمكن توضيحها على على النحو التالي (Strier, 2014):

- الخاصية الداعمة تنازليًا "Top-down Support": تتميز الشراكة المجتمعية بوجود جانب يدعم تطبيق طرق وأساليب تحقيق التعاون مع عناصر المجتمع، وذلك عن طريق التزام قطاع الجامعات بتوفير الدعم المؤسسي والإداريين، والذي لا يتأتى إلا من خلال توفير الإشراف المناسب من قِبَل الأفراد الذين يمتلكون مناصب ودرجات أكاديمية عالية.
- الخاصية الداعمة تصاعديًا "Bottom-up Support": تتميز الشراكة المجتمعية بوجود جانب يشمل عناصر المجتمع الذي ينبغي أن تتوافر فيه توجهات تشاركية تنخرط فيها جماهير المجتمع قاطبةً، وهو ما يساعد على تواجد أساس لا يعتمد على الطبقية بل يتسم بالمساواة فيما يتعلق باتخاذ القرارات ووضع الخطط الداعمة.

- هذا وتتعدد خصائص الشراكة المجتمعية، وتشمل خصائص هادفة تطلعيه وسلوكية خاصة بالممارسات والتوجهات، وكذلك خصائص إدارية تنظيمية، وهو ما يشير إليه براون (Brown, 2011) تجاه وجود عدد من الخصائص الأخرى للشراكة المجتمعية والتي تتمثل في الآتي:
- خصائص تنظيمية: تتسم الشراكة المجتمعية بخصائص تنظيمية يتم من خلالها تدشين مخططات خاصة بأساليب التعاون، وبرسم الأهداف المحددة، وكذلك إيجاد نماذج تعمل على تحديد معايير النجاح.
- خصائص سلوكية: تعمل تلك الخصائص على تفسير أفضل الممارسات والتوجهات التي يجب على عناصر التشارك التحلي بها، كالقدرة على اتباع المخططات والنماذج وتطبيقها، والعمل على مشاركة المعلومات التي تساعد على استيعاب الكيفية الوظيفية لمنظومة التشارك.
- خصائص تطلعية: تتميز الشراكة المجتمعية بوجود خاصية تسمح للعناصر المتواجدة داخل منظومته بقدرتهم على استهداف ثمار التشارك، والعمل على تعميم تلك الثمار على الجامعات وأفراد المجتمع ككل.

وتتميز الشراكة المجتمعية بتمتعها بخصائص معيارية تحدد مقتضاها وتنطوي على مبادئ واضحة الأركان، كمبدأ المصالح والمشاركة والأداء الجامعي (UNESCO Chain in Community Based Research and Social 6,Responsibility in Higher Education, 2015) كما تتسم أيضًا بخصائص بحثية تعمل على تطوير البحث العلمي في ضوء تنمية المجتمع عن طريق جمع المعلومات حول القضايا والمشكلات وإيجاد الحلول المناسبة لها (٢٠١٣)

من خلال ما سبق سرده، تتشكل معالم الخصائص الأساسية للشراكة المجتمعية والتي تتمثل في خصائص تبادلية ونفعية بين العنصر المجتمعي وبين المؤسسة التعليمية

المتمثلة في الجامعة، وكذلك تتعدد بعض الخصائص الوظيفية والتقنية والتشاركية الأخرى التي تقضي بعد تفرد طرف مشارك وحيد باتخاذ القرارات والعمل الدائم على المتابعة والتقويم لأداء التشارك لتوضيح مفاده والعمل على تطويره.

أبعاد الشراكة المجتمعية:

تتمثل أبعاد الشراكة المجتمعية كما أشارت إليه هولتون وآخرون (Holton et al., 2015) في ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل فيما يلي:

- الهدف: يعبر هذا البعد عن الغرض الذي تنشده الشراكة المجتمعية، ويشير إلى النوايا المتعلقة بمنظومة الشراكة المجتمعية والاهتمام البالغ الذي تقدمه؛ من أجل تحقيق تلك النوايا وتحويلها لواقع يمكن لمسه؛ وتتضح تلك النوايا في ضوء ما تسعى إليه الشراكات المجتمعية من تحقيق أهداف العمل التعاوني، وكذلك التأثير بأكبر قدر ممكن على القضايا ذات النطاق الممتد التي تخص المجتمع وتضبط ديناميكيته.
- العملية: يُشير ذلك البعد إلى نوع وطبيعة ونمط التشارك فيما بين عناصر المجتمع وعناصر مؤسسة التعليم العالي الجامعية، ويرى البعض أنه كلما تم توفير الأساليب التي تضمن الحفاظ على الجانب الوظيفي والتعاون للشراكة، امتد نطاق النتائج الإيجابية التي تفيد المجتمع وقطاع التعليم العالي ككل.
- النتائج: يشير هذا البعد إلى طائفة المنتجات والثمار الناتجة من الشراكة المجتمعية، وتشمل تلك النتائج عوامل تطوير وصقل قاعدة مستحدثة من المعرفة التي تعتمد على الأساليب المعلوماتية الخلَّاقة، وزيادة القدرة الاستيعابية لمنظومة الشراكة ككل، وتحسين مدى التأثير الذي يتركه كل عنصر على المجتمع وعلى المؤسسة التعليمية الجامعية، وتطوير الأداء العام الذي يعمل على تحقيق الأهداف المرسومة، وكذلك

زيادة معدلات الرضا العام لكل طرف من أصحاب المصلحة العامة داخل منظومة الشراكة المجتمعية.

مما سبق، يمكن استنتاج أن الأبعاد المميزة للشراكة المجتمعية تحتوي على نِطاقات تعمل من خلالها أسس الشراكة المجتمعية على نحو تقني يعم بالفائدة على جميع الأطراف، وتتضمن تلك الأبعاد بعد الهدف الذي تسعى له المؤسسة، وبعد العملية التي يتم من خلالها تطبيق وتنفيذ مبادئ الشراكة المجتمعية، وكذلك النتائج التي تمثل الثمار التشغيلية التي جُنِيَتْ جراء تدشين اتفاقيات متعارف عليها.

الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية جامعة القصيم نموذجا

استكمالًا لجهود المملكة التنموية، فقد تبنت المملكة أسس الشراكة المجتمعية باعتبارها أحد مفاتيح تلك التنمية، وهو ما أشار إليه إبراهيم (٢٠١٧) بأن الشراكة المجتمعية بالجامعات ليست عملية بسيطة وتحتاج إلى خطوات وآليات تتسم بالشمولية والمرونة الكافية لقبول مبدأ تقاسم المسؤولية مع منظمات المجتمع، فهي إحدى الآليات التي تعكس عملية إعادة صياغة العلاقات بين جميع المعنيين بالعملية التعليمية، وهي رؤية جديدة لتوزيع الأدوار بين المؤسسات التعليمية وبين أفراد منظمات المجتمع، لذلك تعد ركيزة أساسية لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وقد بدأت الجامعات السعودية في إدراك مسؤولياتها لتحقيق التكامل بين الجامعة والمجتمع وذلك من خلال استثمار وظائفها الثلاث التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع من أجل تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

تتحدد مبررات الشراكة المجتمعية في جامعة القصيم، فيما يلي:

- تعميق الديمقراطية بالممارسة الفعلية، وتقليص الاتجاهات السلبية والانعزالية في المجتمع.
- أحد المرتكزات الأساسية لكافة التوجيهات والاستراتيجيات التنموية الفعالة.

- وسيلة لتفعيل المواطنين وإخراجهم من سلبياتهم، وحثهم على إخراج أفضل الطاقات والقدرات.
- توثق الروابط والعلاقات بين الأفراد والجماعات (الموقع الرسمي لجامعة القصيم، ٢٠١٩).

وقد قامت جامعة القصيم بالعديد من الشراكات وتمثلت فيما يلي:

- **الشراكة مع شركة الاتصالات السعودية STC**: وقامت جامعة القصيم ممثلة بكلية الهندسة بتوقيع اتفاقية تعاون مع شركة الاتصالات السعودية بمنطقة القصيم بمقر الكلية، وهدفت الاتفاقية إلى التعاون بين الجانبين في العديد من المجالات، ويأتي في مقدمتها التركيز على مشروعات التخرج التي تعالج القضايا ذات الاهتمام المشترك في مجال هندسة الإلكترونيات والاتصالات توثق الروابط والعلاقات بين الأفراد والجماعات (الموقع الرسمي لجامعة القصيم، ٢٠١٩).
- **دورة التطوير المهني**: تقدم الجامعة ممثلة بكلية التربية بالتعاون مع المركز الوطني للتطوير المهني التعليمي بعض البرامج التدريبية التطويرية النوعية للمعلمين والمعلمات، وذلك وفق أفضل الممارسات العالمية التي تتيح لهم الفرصة لتطوير مهاراتهم المهنية والتعليمية، توثق الروابط والعلاقات بين الأفراد والجماعات (الموقع الرسمي لجامعة القصيم، ٢٠١٩).
- **الكراسي البحثية: وأهمها** ما أسفرت عنه جهود أمانة الكراسي البحثية بالجامعة بالتنسيق مع كرسي الشيخ عبد العزيز بن صالح السعوي لتنمية الإيجابية، وعدد من الباحثين والباحثات المتخصصين في المجال التربوي والنفسي، والمهتمين بتنمية الإيجابية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، عن توقيع ١٦ منحة بحثية في مجالات تنمية الإيجابية الفردية والجامعية والمؤسسية والمجتمعية، في ٢٢ فبراير

٢٠١٨ توثق الروابط والعلاقات بين الأفراد والجماعات (الموقع الرسمي لجامعة القصيم، ٢٠١٩).

- **جمعية أسرة:** وقعت الجامعة مذكرة تعاون وشراكة مع جمعية "أسرة" والتنمية الأسرية ببريدة، وتأمل الجامعة أن تكون بوابة تعاون للعديد من البرامج والمشروعات التي يتطلع إليها الجانبين نحو خدمة المجتمع توثق الروابط والعلاقات بين الأفراد والجماعات (الموقع الرسمي لجامعة القصيم، ٢٠١٩).
- **الشراكة بين جامعة القصيم وجامعة ولاية ميتشيجان:** وقعت الجامعة اتفاقية تعاون مع جامعة ولاية ميتشيجان الأمريكية ٢٠١٥م بمقر الجامعة بمدينة إيست لانسنق، ويتضمن العقد بين كلية الزراعة والطب البيطري بالجامعة ونظيرتها كلية الزراعة والموارد الطبيعية بجامعة ميتشيجان العديد من الجوانب الاستشارية والتطويرية للبرامج، والوحدات الأكاديمية، والمناهج الدراسية توثق الروابط والعلاقات بين الأفراد والجماعات (الموقع الرسمي لجامعة القصيم، ٢٠١٩).
- **مركز التنمية المستدامة:** وفي إطار سعى جامعة القصيم إلى تحقيق شراكة مجتمعية ناجحة، فقد أُنشئ مركز التنمية المستدامة الذي يعد الأول من نوعه على مستوى الجامعات السعودية كنواة حضارية تستشرف آفاق المستقبل توثق الروابط والعلاقات بين الأفراد والجماعات (الموقع الرسمي لجامعة القصيم، ٢٠١٩).

كما يشير الموقع الرسمي لجامعة القصيم (٢٠٢٠) إلى أن الشراكة المجتمعية تعد إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعيًا واقتصاديًا؛ وذلك من خلال إسهام أبناء المجتمع تطوعا في جهود التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل، وحث الآخرين على المشاركة، وعدم وضع العراقيل أمام الجهود المبذولة من جانب قيادات

المجتمع، وغير ذلك من الأمور التي تؤدى إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه، كما تتحدد أهمية الشراكة المجتمعية في تدبير المصادر الإضافية للتعليم، إلى ما يلي:

- تساعد على تحقيق أهداف التعليم.
- تحقق الجودة في الأداء.
- تنمى لدى الأفراد روح العطاء وحب العمل التطوعي.
- تساهم المشاركة المجتمعية مساهمة إيجابية في إنجاح البرامج التعليمية والاجتماعية.
- تساهم المشاركة المجتمعية في إشباع الحاجات وحل المشكلات.
- تحقق التعاون والتكامل بين الوحدات المختلفة.
- توفر إحساس قوى بالانتماء.

كما يشير الموقع الرسمي لجامعة القصيم (٢٠٢٠) إلى أن أسس دعم الشراكة المجتمعية تتمثل فيما يلي:

- نمو الوعي لدى أفراد المجتمع بقيمة التعليم.
- النظر للتعليم على أنه قضية أمن قومي يجب التعامل معه باعتباره مسئولية مجتمعية يجب على المجتمع كله المشاركة فيه وتطويره.

إجراءات الدراسة

منهج الدراسة:

المنهج الملائم للدراسة الحالية هو منهج المسح بالعينة، فمن خلال المنهج المسحي، فقد تم تحليل أدبيات الدراسة وبناء أدواتها للتعرف على واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وكذلك العوامل المساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعة مع تلك المؤسسات، والكشف عن التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع المدني والخاص.

ثانيًا: مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من القيادات بجامعة القصيم والبالغ عددهم (٤٤) فرد، وكذلك القيادات من الشراكات (القطاع الخاص والمدني) والبالغ عددهم (١٥٨) فرد، بإجمالي (٢١٢) فرد.

أما عينة الدراسة، فقد شملت عينة عشوائية بسيطة من القيادات بجامعة القصيم يعملون في الشراكة المجتمعية في الجامعة، ومجموعة من القيادات في مؤسسات القطاع الخاص يعملون في القطاع الخاص ممن لهم شراكات مع جامعة القصيم (بنك البلاد، سابك، stc) ومؤسسات المجتمع المدني يعملون في مؤسسات المجتمع المدني ممن لهم شراكات مع جامعة القصيم (جمعية أسرة ولجنة التنمية الاجتماعية وجمعية تطوير)، واشتملت عينة الدراسة على (١٦٤) فردًا بنسبة (٧٧,٤٪).

ثالثًا: أدوات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، اعتمدت الباحثة على كل من (الاستبانة -المقابلة)، وذلك على النحو التالي:

الأداة الأولى: الاستبانة:

-الصدق الظاهري لأداة الدراسة: للتأكد من الصدق الظاهري لأداتا الدراسة وملاءمتهما لأهدافها، تم عرضهما على مجموعة من المحكمين؛ وذلك بهدف الاستفادة من آرائهم والأخذ بها حول طبيعة الدراسة، وقامت الباحثة بإجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين، من تعديل بعض العبارات وحذف عبارات أخرى، حتى أصبحت الاستبانة في صورته النهائية.

-الصدق الداخلي لأداة الدراسة (صدق الاتساق الداخلي): قامت الباحثة بعد التأكد من صدق المحكمين لأداة الدراسة وبعد عملية التصميم النهائي لها، بحساب معاملات الارتباط لبيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المحور ودرجة جميع العبارات التي يحتويها المحور الذي تنتمي إليه، وذلك للتأكد من الصدق الداخلي للأداة، وذلك من خلال عينة استطلاعية مكونة من (٣٥) من أفراد الدراسة على اختلاف فئاتهم، وذلك كما يلي:

الجدول (١) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمحور التي تنتمي إليه العبارة في الاستبانة

المحور الأول: درجة تطبيق الشراكة المجتمعية		المحور الأول: درجة تطبيق الشراكة المجتمعية		المحور الثالث: معوقات تطبيق الشراكة المجتمعية	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠,٩٦٥**	١٥	٠,٩٣٣**	٣٠	٠,٨٧٣**
٢	٠,٨٨٢**	١٦	٠,٨٦٧**	٣١	٠,٩٤٥**
٣	٠,٨٥٨**	١٧	٠,٨٦٩**	٣٢	٠,٩٢٠**
٤	٠,٩٢٦**	١٨	٠,٨٠٩**	٣٣	٠,٩٠٥**
٥	٠,٩٧٢**	١٩	٠,٩٠٢**	٣٤	٠,٩٠٨**
٦	٠,٨٩٧**	المحور الثاني: متطلبات تطبيق الشراكة المجتمعية		٣٥	٠,٨٩٣**
٧	٠,٨٦٤**	رقم العبارة	معامل الارتباط	٣٦	٠,٩١٥**
٨	٠,٨٧٠**	٢٠	٠,٨٤١**	٣٧	٠,٩٣٥**
٩	٠,٨٠٦**	٢١	٠,٩٢٨**	٣٨	٠,٨٩٨**
١٠	٠,٩٥٤**	٢٢	٠,٨٣٨**	٣٩	٠,٨٧٤**
١١	٠,٨٩٧**	٢٣	٠,٩٠٠**	٤٠	٠,٩٦٨**
١٢	٠,٨٦١**	٢٤	٠,٩٠٢**		
١٣	٠,٩٤٨**	٢٥	٠,٩٠٨**		
١٤	٠,٨٦٦**	٢٦	٠,٨٧٣**		
		٢٧	٠,٨٩١**		
		٢٨	٠,٩٥١**		
		٢٩	٠,٩٦٧**		

**** دال إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠١).**

يتبين من الجدول السابق أنَّ معاملات ارتباط العبارات بالدرجة الكلية للعبارة التي تنتمي إليه العبارة في محاور الاستبانة دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة (٠,٠١)،

وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط قيم دالة حيث تراوحت في المحور الأول: درجة تطبيق الشراكة المجتمعية بين (٠,٨٠٦ ، ٠,٩٧٢)، وتراوحت في المحور الثاني: متطلبات تطبيق الشراكة المجتمعية بين (٠,٨٣٨ ، ٠,٩٦٧)، وتراوحت في المحور الثالث: معوقات تطبيق الشراكة المجتمعية بين (٠,٨٧٣ ، ٠,٩٦٨)، بينما تراوحت في محاور الاستبانة بين (٠,٨٠٦ ، ٠,٩٧٢)؛ مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة.

ثبات الأداة (الاستبانة):

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) تم استخدم (معادلة ألفا كرونباخ) Cronbach's Alpha (α)، وذلك كما يلي:

الجدول (٢) معامل ثبات كرونباخ ألفا لمحاور الاستبانة والمتوسط العام للاستبانة

م	المحاور	عدد العبارات	كرونباخ ألفا
١	المحور الأول: درجة تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص	١٩	٠,٩٨٨
٢	المحور الثاني: متطلبات تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص	١٠	٠,٩٨٧
٣	المحور الثالث: معوقات تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص	١١	٠,٩٩٤
	المتوسط العام	٤٠	٠,٩٩١

يتبين من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات لمحاور الاستبانة جاءت بقيم عالية؛ حيث تراوحت قيم معاملات الثبات لمحاور الاستبانة بين (٠,٩٨٧ ، ٠,٩٩٤)، وبلغت قيمة معامل الثبات الكلي لمحاور الاستبانة (٠,٩٩١)؛ وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

ونستخلص من نتائج اختباري الصدق والثبات الخاصة بأداة الدراسة (الاستبانة) أن الأداة صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة جيدة.

الأداة الثانية المقابلة:

قامت الباحثة بإعداد نموذج مقابلة لما لا يقل عن (٩) أفراد من القطاعات عينة الدراسة (٣) من المسؤولين بالجامعات، و (٣) من المسؤوليات بالقطاع الخاص، و (٣) من المسؤولين بالقطاع المدني وإجراء المقابلة معهم.

وبعد إعداد أداة المقابلة، تم عرضها على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين بالجامعات السعودية، وقد تكونت المقابلة في صورتها النهائية من ثلاث أسئلة مفتوحة: السؤال الأول يقيس تأثير الشراكة المجتمعية بين الجامعة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والسؤال الثاني يقيس التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والسؤال الثالث: يقيس العوامل المساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

خامسًا: الأساليب الإحصائية المُستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية:

١. التكرارات والنسب المئوية.
٢. معامل ارتباط بيرسون (Pearson correlation) لحساب صدق الاتساق الدّاخلي لأداة الدراسة.
٣. معامل ألفاكرونباخ (Cronbach's Alpha) لحساب معامل ثبات المحاور المختلفة لأداة الدراسة.
٤. المتوسط الحسابي " Mean".
٥. تم استخدام الانحراف المعياري "Standard Deviation".

نتائج الدراسة ومناقشتها:

تساؤل الدراسة الرئيس: ما واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص؟

للتعرف على واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة، وذلك كما يتضح من خلال الجدول رقم (٤-١٠)، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول درجة تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص

م	العبارة	درجة الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
		ك & ٪	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق			
١٨	تسعى الجامعة للتعاون مع مؤسسات المجتمع لمساعدة الحكومة في تحقيق التنمية الاقتصادية.	ك	٣٦	١٢٦	٢	٢,٢١	٠,٤٤	١	متوسطة
		٪	٢٢	٧٦,٨	١,٢				
١٩	تتعاون الجامعة مع مؤسسات المجتمع لاستكمال الدور الحكومي في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة.	ك	٣٩	١٢٠	٥	٢,٢١	٠,٤٨	٢	متوسطة
		٪	٢٣,٨	٧٣,٢	٣				
١	تقدم الجامعة برامج دورية لتعزيز الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.	ك	٣٢	١٣١	١	٢,١٩	٠,٤١	٣	متوسطة
		٪	١٩,٥	٧٩,٩	٠,٦				
١٢	تتشارك الجامعة مع مؤسسات المجتمع في تقديم خدمات توعوية وثقافية للمجتمع المحلي.	ك	٣٢	١٣١	١	٢,١٩	٠,٤١	٣ مكرر	متوسطة
		٪	١٩,٥	٧٩,٩	٠,٦				
١٠	تطرح الجامعة مشروعات بحثية في الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.	ك	٣٥	١٢٥	٤	٢,١٩	٠,٤٥	٥	متوسطة
		٪	٢١,٣	٧٦,٢	٢,٤				
١٧	تسعى الجامعة للتعاون مع مؤسسات المجتمع لتعزيز الجهود الحكومية في القضاء على مشكلة البطالة.	ك	٣١	١٣٢	١	٢,١٨	٠,٤	٦	متوسطة
		٪	١٨,٩	٨٠,٥	٠,٦				
١٥	تتعاون الجامعة مع مؤسسات المجتمع في تقديم دورات تأهيلية لراغبي العمل من المجتمع المحلي.	ك	٣٢	١٢٩	٣	٢,١٨	٠,٤٣	٧	متوسطة
		٪	١٩,٥	٧٨,٧	١,٨				
٩	تستقطب الجامعة الكوادر المجتمعية من ذوي الاهتمام بالشراكة المجتمعية لتفعيل الشراكة بينها وبين مؤسسات المجتمع.	ك	٢٩	١٣٣	٢	٢,١٦	٠,٤	٨	متوسطة
		٪	١٧,٧	٨١,١	١,٢				
١٣	تتشارك الجامعة مع مؤسسات المجتمع في إنشاء مشروعات صغيرة لخدمة المجتمع المحلي.	ك	٣٠	١٣١	٣	٢,١٦	٠,٤٢	٩	متوسطة
		٪	١٨,٣	٧٩,٩	١,٨				

م	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
			أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق				
٦	توظف الجامعة مواردها الذاتية لدعم برامج الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.	ك	٢٤	١٣٩	١	٢,١٤	٠,٣٧	١٠	متوسطة
		٪	١٤,٦	٨٤,٨	٠,٦				
٧	تنظم الجامعة المعارض الدورية لعرض وتسويق خدماتها ومنتجاتها المفيدة لمؤسسات المجتمع.	ك	٢٥	١٣٧	٢	٢,١٤	٠,٣٨	١٠ مكرر	متوسطة
		٪	١٥,٢	٨٣,٥	١,٢				
١١	تتبادل الجامعة الخبرات مع مؤسسات المجتمع لتقديم أنشطة رياضية تخدم المجتمع.	ك	٢٥	١٣٧	٢	٢,١٤	٠,٣٨	١٢	متوسطة
		٪	١٥,٢	٨٣,٥	١,٢				
١٦	تتعاون الجامعة مع مؤسسات المجتمع لتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي.	ك	٢٩	١٢٨	٧	٢,١٣	٠,٤٥	١٣	متوسطة
		٪	١٧,٧	٧٨	٤,٣				
٨	توظف الجامعة بنيتها التحتية (إدارة، مركز، مكاتب ...إلخ.) بشكل مناسب للمشاركة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع.	ك	٢٠	١٤٣	١	٢,١٢	٠,٣٤	١٣ مكرر	متوسطة
		٪	١٢,٢	٨٧,٢	٠,٦				
١٤	تتعاون الجامعة مع مؤسسات المجتمع في تقديم خدمات طبية للمجتمع المحلي.	ك	٢٠	١٤٣	١	٢,١٢	٠,٣٤	١٥	متوسطة
		٪	١٢,٢	٨٧,٢	٠,٦				
٥	تتبنى الجامعة سياسية تسويقية فاعلة للترويج عن خدماتها المفيدة لمؤسسات المجتمع مثل الاختراعات والخدمات والابتكارات	ك	١٤	١٤٨	٢	٢,٠٧	٠,٣١	١٦	متوسطة
		٪	٨,٥	٩٠,٢	١,٢				
٢	تقدم عمادة خدمة المجتمع الدعم المباشر لمؤسسات المجتمع.	ك	١٥	١٤٦	٣	٢,٠٧	٠,٣٢	١٧	متوسطة
		٪	٩,١	٨٩	١,٨				
٤	توظف الجامعة التجارب الدولية في مجال الشراكة المجتمعية لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.	ك	١٢	١٤٩	٣	٢,٠٥	٠,٣	١٨	متوسطة
		٪	٧,٣	٩٠,٩	١,٨				
٣	تستخدم الجامعة مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية برامج الشراكة المجتمعية.	ك	٨	١٥٥	١	٢,٠٤	٠,٢٣	١٩	متوسطة
		٪	٤,٩	٩٤,٥	٠,٦				
المتوسط العام						٢,١٤	٠,٨٠	--	متوسطة

يتضح من الجدول (٣) أن متوسطات محور واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص تراوحت بين (٢,٠٤، ٢,٢١) من أصل (٣,٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثانية من فئات المقياس المتدرج الثلاثي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص جاءت بدرجة متوسطة.

جاء الانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص يتراوح ما بين (٠,٣٠ ، ٠,٤٨)، وهذا يُشير إلى تجانس استجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور.

حيث جاءت العبارات رقم (١٨، ١٩، ١، ١٢، ١٠) بالترتيب من الأول إلى الخامس، مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، كما أوضحت النتائج بالجدول رقم (٤-١٠) أن أقل ثلاث عبارات بمحور واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، تتمثل في العبارات رقم (٢ ، ٤ ، ٣) بالترتيب من السابع عشر إلى التاسع شر، مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها.

يبلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٢,١٤) بانحراف معياري (٠,٨٠)، وهذا يدل على أن واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص جاء بدرجة متوسطة، وذلك يتمثل في موافقة أفراد الدراسة إلى حد ما على كل من (أن الجامعة تسعى للتعاون مع مؤسسات المجتمع لمساعدة الحكومة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك أن الجامعة تتعاون مع مؤسسات المجتمع لاستكمال الدور الحكومي في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة درادكة ومعايعة (٢٠١٤م) والتي توصلت إلى أن تقدير أعضاء هيئة التدريس لمستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص كان متوسطًا، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة أبو الحديد (٢٠١٢م) والتي توصلت إلى ضعف الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المدنية لتأهيل الشباب الخريجين، كما اختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة محمود ومحمد (٢٠١٥م) والتي توصلت إلى أن واقع الشراكة بين الجامعات الحكومية السورية والمجتمع المحلي جاء بدرجة عالية.

ثالثًا: التساؤل الأول الفرعي للدراسة: ما تأثير الشراكة المجتمعية على الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص:

للتعرف على تأثير الشراكة المجتمعية على الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، تم تحليل السؤال الأول من أسئلة المقابلة، وجاءت أبرز استجابات المسولين كما يوضحها الجدول رقم (٤-١١)، وذلك على النحو التالي:

جدول (٤) استجابات أفراد الدراسة من المسؤولين حول تأثير الشراكة المجتمعية على الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص (ن = ٩)

م	العبارات	التكرارات	النسبة المئوية
١	التكامل.	٥	٥٥,٦
٢	التطوير.	٦	٦٦,٧
٣	الإبداع.	٦	٦٦,٧
٤	الريادة.	٤	٤٤,٤
٥	التنمية الاقتصادية.	٨	٨٨,٩
٦	التنمية الاجتماعية.	٧	٧٧,٨
٧	تحقيق رضا المستفيدين.	٩	١٠٠,٠
٨	الاستثمار الأمثل للموارد.	٨	٨٨,٩
٩	معرفة التحديات.	٧	٧٧,٨
١٠	وضع الحلول المناسبة لمواجهة التحديات.	٩	١٠٠,٠
١١	الارتقاء بمستوى المؤسسة، الجامعة، والقطاع الخاص.	٩	١٠٠,٠

يوضح الجدول (٤) أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على تأثير الشراكة المجتمعية على الجامعة والقطاع الخاص، حيث إن جميع أفراد الدراسة (٩) أفراد بنسبة (١٠٠,٠٪) أوضحوا أن الشراكة المجتمعية تعمل على (وضع الحلول المناسبة لمواجهة التحديات، الارتقاء بمستوى المؤسسة، الجامعة، والقطاع الخاص) بما يُساهم في تطوير الخدمات المقدمة في تلك المؤسسات، كما أفاد (٨) من المسؤولين بنسبة (٨٨,٩٪) أن تلك الشراكة من شأنها أن تُعزز من (التنمية الاقتصادية – الاستثمار الأمثل للموارد)؛ بما يُعزز من قدرة تلك المؤسسات على تنمية مواردها، وتقديم خدمات أفضل نتيجة للدخل المادي العائد من استثمار تلك الموارد، إضافة إلى ما سبق، فقد أشار (٧) من

المسؤولين بنسبة (٧٧,٨٪) إلى أن الشراكة المجتمعية تُساهم في (التنمية الاجتماعية – معرفة التحديات)؛ بما يُساهم في استعداد تلك المؤسسات إلى مواجهة التحديات المرتقبة والحد من آثارها السلبية، والتعامل معها بفاعلية، وتوجيهها لخدمة تلك المؤسسات، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة هانسين (Hansen, 2010) ودراسة آرتشر – كوهن وجرانت (Archer-Kuhn & Grant, 2014) ودراسة جوزيفويسز (Jozefowicz, 2015) ودراسة أوجونديمو (Ogundimu, 2016) ودراسة ميوزي (Muse, 2018).

كما أشار (٦) من المسؤولين بنسبة (٦٦,٧٪) إلى أن الشراكة المجتمعية بين الجامعة والقطاع الخاص تُساهم في (التطوير - الإبداع)، وهذا له آثار إيجابية عديدة على كلا القطاعين، كما أوضح (٥) من المسؤولين بنسبة (٥٥,٦٪) أن تلك الشراكة من شأنها أن تعمل على تحقيق التكامل بين تلك القطاع، ووفي الأخير فقد أوضح (٤) من المسؤولين بنسبة (٤٤,٤٪)أن تلك المشاركة من شأنها تحقيق الريادة لكلا القطاعين، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الشثري (٢٠١٤م) التي توصلت إلى وجود تجانس كبير في موافقة أفراد عينة الدراسة في إسهام تطبيق الشركات الجامعية على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، مما يؤدي إلى تلبية احتياجات الجامعة، وزيادة موارد الجامعة المالية.

رابعًا: السؤال الفرعي الثاني للدراسة: ما التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص:

للتعرف على التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات وفقاً للمتوسط الحسابي لها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٥) التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص

م	العبارة	ك & ٪	درجة الاستجابة: أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
٤٠	وجود بعض الاتجاهات التي تقاوم التغيير وتتحفظ في مجال الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.	ك	١٥٤	٧	٣	٢,٩٢	٠,٣٣	١	عالية
		٪	٩٣,٩	٤,٣	١,٨				
٣٢	انشغال الجامعة بأدوارها في البحث العلمي والتدريس مما يضعف دورها في خدمة المجتمع.	ك	١٤٦	١١	٧	٢,٨٥	٠,٤٧	٢	عالية
		٪	٨٩	٦,٧	٤,٣				
٣٩	قصور أدوار الجامعة في استثمار مواردها للشراكة مع مؤسسات المجتمع.	ك	١٤١	٢٠	٣	٢,٨٤	٠,٤١	٣	عالية
		٪	٨٦	١٢,٢	١,٨				
٣٠	قصور قنوات التواصل بين قيادات الجامعة ومؤسسات المجتمع.	ك	١٤٢	١٨	٤	٢,٨٤	٠,٤٣	٤	عالية
		٪	٨٦,٦	١١	٢,٤				
٣١	جمود اللوائح الجامعية التي تنظم علاقة الجامعة بالمجتمع الخارجي.	ك	١٣٨	٢٣	٣	٢,٨٢	٠,٤٣	٥	عالية
		٪	٨٤,١	١٤	١,٨				
٣٣	اكتفاء مؤسسات القطاع الخاص بما لديها من خبراء لتلبية احتياجاتها وحل مشكلاتها.	ك	١٣١	٢١	١٢	٢,٧٣	٠,٥٩	٦	عالية
		٪	٧٩,٩	١٢,٨	٧,٣				
٣٨	زيادة العبء الأكاديمي الملقى على كاهل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.	ك	١٢٦	٢٨	١٠	٢,٧١	٠,٥٨	٧	عالية
		٪	٧٦,٨	١٧,١	٦,١				
٣٥	قصور التخطيط للشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.	ك	١٣١	١٨	١٥	٢,٧١	٠,٦٣	٨	عالية
		٪	٧٩,٩	١١	٩,١				
٣٦	ضعف اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي والتوعية المجتمعية للأنشطة والخدمات التي تقدمها.	ك	١٣٠	١٩	١٥	٢,٧٠	٠,٦٣	٩	عالية
		٪	٧٩,٣	١١,٦	٩,١				
٣٧	ضعف اهتمام الجامعة بتقديم مشروعات اجتماعية تطوعية لخدمة المجتمع.	ك	١٢١	٢٩	١٤	٢,٦٥	٠,٦٣	١٠	عالية
		٪	٧٣,٨	١٧,٧	٨,٥				
٣٤	قصور التنسيق للشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.	ك	١٢٠	٢٦	١٨	٢,٦٢	٠,٦٨	١١	عالية
		٪	٧٣,٢	١٥,٩	١١				
المتوسط العام						**٢,٧٦**	**٠,٢٣**	--	**عالية**

يتضح من الجدول رقم (٥) أن متوسطات محور التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من وجهة نظر القيادات بالجامعات و مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص تراوحت بين (٢,٦٢ ، ٢,٩٢) من أصل (٣,٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثي أي أنها جاءت بدرجة عالية.

جاء الانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص يتراوح ما بين (٠,٣٣ ، ٠,٦٨)، وهذا يُشير إلى تجانس استجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور.

جاءت العبارات رقم (٤٠، ٣٢، ٣٩، ٣٠) بالترتيب من الأول إلى الرابع، مرتبة تنازلياً، كما أن أقل ثلاث عبارات بمحور التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، تتمثل في العبارات رقم (٣٦، ٣٧، ٣٤) بالترتيب من التاسع إلى الحادي عشر، مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها.

يبلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٢,٧٦) بانحراف معياري (٠,٢٣)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بدرجة عالية بين أفراد الدراسة على التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وربما يعود السبب في ذلك إلى تركيز الجامعة على وظيفتيها المتمثلتين في البحث العلمي والتدريس وقصور جانب خدمة المجتمع، إضافة إلى أن مؤسسات المجتمع نفسها قد تجهل سبل تحقيق الاستفادة المثلى من الجامعات، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة أبو الحديد (٢٠١٢م) والتي توصلت إلى أن قلة المخصصات المالية وصعوبة التمويل من التحديات التي تواجه عقود الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المدنية بجمهورية مصر العربية، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الغامدي (٢٠١٨م) والتي توصلت إلى أن هناك موافقة بدرجة عالية بين أفراد الدراسة على معوقات الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

استجابات المسؤولين بالجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص على التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال المقابلة.

للتعرف على التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، تم تحليل السؤال الثالث من أسئلة المقابلة، وجاءت أبرز استجابات المسؤولين كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٦) استجابات أفراد الدراسة من المسؤولين حول التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني (ن = ٩)

م	العبارات	التكرارات	النسبة المئوية
١	عدم مرونة الأنظمة.	٨	٨٨,٩
٢	وجود مشكلات في التمويل.	٩	١٠٠,٠
٣	اختلاف الأهداف.	٧	٧٧,٨
٤	تدني مستوى الوعي بالشراكة المجتمعية.	٨	٨٨,٩
٥	تدني مستوى الإنفاق على المدى الطويل.	٦	٦٦,٧
٦	عدم وجود استراتيجيات فعالة لتفعيل الشراكة المجتمعية.	٩	١٠٠,٠
٧	ارتفاع تكلفة إعداد البحوث والدراسات.	٨	٨٨,٩
٨	وجود من يقاوم التغيير.	٧	٧٧,٨
٩	قصور التخطيط الجيد للشراكة المجتمعية.	٩	١٠٠,٠

يوضح الجدول (٦) أن هناك العديد من التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، جاء أبرزها (وجود مشكلات في التمويل - عدم وجود استراتيجيات فعالة لتفعيل الشراكة المجتمعية - قصور التخطيط الجيد للشراكة المجتمعية) بتكرار (٩) من المسؤولين وبنسبة (١٠٠,٠٪)، حيث إن تحقيق الشراكة يتطلب مزيداً من الدعم المالي نظراً لتنوع أوجه الصرف من حيث اللقاءات المستمرة والبرامج التدريبية وورش العمل، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة أبو الحديد (٢٠١٢م)، كما إن هناك (٨) من المسؤولين بنسبة (٨٨,٩٪) يرون أن من أبرز تلك المعوقات (عدم مرونة الأنظمة – تدني مستوى الوعي بالشراكة المجتمعية – ارتفاع تكلفة إعداد البحوث والدراسات)، حيث إن عملية الشراكة يتم فيها التفاعل بين قطاعات مختلفة، كلٌ منهم له الأنظمة الخاصة به، وعدم مرونة الأنظمة الخاصة بتلك المؤسسات من شأنها أن تحد من قدرتها على تحقيق التفاعل

والمشاركة مع المؤسسات الأخرى وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة محمد (٢٠١٧م).

كما أوضح (٧) من المسؤولين بنسبة (٧٧,٨٪) أن (اختلاف الأهداف -وجود من يقاوم التغيير) من أبرز المعوقات التي تواجه تفعيل الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث أن لكل جهة من تلك الجهات أهدافها التي تسعى إليها، وفي الأخير، فقد أوضح (٦) من المسؤولين بنسبة (٦٦,٧٪) أن (تدني مستوى الإنفاق على المدى الطويل) من التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ويتفق ذلك جزئيًّا مع ما توصلت إليه دراسة الهويش (أبريل، ٢٠١٥).

خامسًا: السؤال الفرعي الثالث للدراسة: ما العوامل المساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص:

للتعرف على العوامل المساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات وفقاً للمتوسط الحسابي لها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٧) العوامل المساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص

م	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
			أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق				
٢٢	ربط الخطط الإستراتيجية للبحث العلمي بالجامعة باحتياجات مؤسسات المجتمع.	ك	١٤٨	١٤	٢	٢,٨٩	٠,٣٥	١	عالية
		٪	٩٠,٢	٨,٥	١,٢				
٢٩	السماح لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات بالعمل كمستشارين لدى مؤسسات المجتمع.	ك	١٤٢	٢٠	٢	٢,٨٥	٠,٣٩	٢	عالية
		٪	٨٦,٦	١٢,٢	١,٢				
٢٣	تبني الجامعة لإستراتيجيات فعالة لتنمية الشراكة مع قيادات مؤسسات المجتمع.	ك	١٤٦	١٢	٦	٢,٨٥	٠,٤٥	٣	عالية
		٪	٨٩	٧,٣	٣,٧				
٢٤	إخضاع الشراكة بين الجامعة والمؤسسات إلى التقويم المستمر عن طريق إشراك العديد من الخبراء في تقويم عملية الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.	ك	١٣٩	١٧	٨	٢,٨٠	٠,٥١	٤	عالية
		٪	٨٤,٨	١٠,٤	٤,٩				
٢٨	طرح مبادرات للبحث العلمي المشترك مع مؤسسات المجتمع في المجالات ذات الاهتمام المشترك.	ك	١٣٢	٣٠	٢	٢,٧٩	٠,٤٤	٥	عالية
		٪	٨٠,٥	١٨,٣	١,٢				
٢١	إنشاء نظام معلومات إلكتروني يبرز الإمكانات البحثية والخدمية للجامعات وقدرتها على الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع.	ك	١٣٢	٢٩	٣	٢,٧٩	٠,٤٥	٦	عالية
		٪	٨٠,٥	١٧,٧	١,٨				
٢٦	استقطاب الكفاءات الملائمة من بين أعضاء هيئة التدريس للإشراف على الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.	ك	١٣٢	٢٢	١٠	٢,٧٤	٠,٥٦	٧	عالية
		٪	٨٠,٥	١٣,٤	٦,١				
٢٥	توفير نظام إداري بالجامعة يتسم بالمرونة يسهل الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.	ك	١٣٠	٢٢	١٢	٢,٧٢	٠,٥٩	٨	عالية
		٪	٧٩,٣	١٣,٤	٧,٣				
٢٠	تطبيق أنظمة الإدارة الحديثة في تنفيذ مشروعات الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.	ك	١١٧	٤٦	١	٢,٧١	٠,٤٧	٩	عالية
		٪	٧١,٣	٢٨	٠,٦				
٢٧	نقل نتائج الأبحاث التي يقوم بها منسوبي الجامعة إلى المؤسسات الصناعية والخدمية والإنتاجية ذات الاهتمام المشترك.	ك	١٢٣	٣٣	٨	٢,٧٠	٠,٥٦	١٠	عالية
		٪	٧٥	٢٠,١	٤,٩				
المتوسط العام						**٢,٧٨**	**٠,١٩**	**--**	**عالية**

يتضح من خلال الجدول (٧) أن متوسطات محور متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من وجهة نظر القيادات بالجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص تراوحت بين (٢,٧٢، ٢,٨٩) من أصل (٣,٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور

متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص جاءت بدرجة عالية.

جاء الانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص يتراوح ما بين (٠,٣٥، ٠,٥٩)، وهذا يُشير إلى تجانس استجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور.

جاءت العبارات رقم (٢٢ ، ٢٩ ، ٢٣) بالترتيب من الأول إلى الثالث كما أن أقل ثلاث عبارات بمحور متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، تتمثل في العبارات رقم (٢٥ ، ٢٠ ، ٢٧) بالترتيب من الثامن إلى العاشر، مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها.

يبلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٢,٧٨) بانحراف معياري (٠,١٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بدرجة عالية بين أفراد الدراسة على متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وربما يعود السبب في ذلك إلى وعي أعضاء هيئة التدريس بوجود العديد من الاحتياجات التي ينبغي تلبيتها على النحو المنشود لتتم الشراكة بشكل ناجح والتي تتمثل في وضع خطط بعيدة المدى تضمن تسخير إمكانات الجامعة وتهيئة النظم الإدارية لتحقيق تلك الشراكة وإخضاعها للتقويم المستمر بشكل يضمن فاعليتها، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة محمد (٢٠١٧م) والتي توصلت إلى أن توفير المتطلبات القانونية والتشريعية للجامعات، والمتطلبات المادية والتنظيمية، سوف يُساهم في تحقيق قدر كبير من الشراكة البحثية بين الجامعة والقطاع الخاص، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة العنزي (٢٠١٨م) والتي توصلت إلى أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة بدرجة عالية على متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. وتتفق تلك النتيجة جزئياً مع ما أشارت إليه دراسة "فاتيرلوس وآخرين" (Vaterlaus et al., 2016) من أنه يعتمد نجاح الشراكات الجامعية

المجتمعية التي تقدم تعليم العلاقات على تقييم ورصد مستوى مشاركة الشركاء المجتمعيين في الاجتماعات والمناقشات الرسمية وغير الرسمية ومدى رضا الشركاء حول عملية الشراكة وملاءمة الشركاء المجتمعيين للعملية المتعلقة بالشراكة الجامعية المجتمعية.ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية السلم الامتدادي حيث أن بأن نظرية السلم الامتدادي تعمل على تفسير دور الجمعيات الأهلية وقيمة العمل التطوعي كدعامة تعمل على خدمة المواطنين والأفراد في المجتمعات المختلفة إزاء المتطلبات التي لم تستطع الجهات الحكومية توفيرها، وهو ما يضع أساس منهجي وتطبيقي للشراكة المجتمعية (Alcock, & May, 2014, p. 48).

استجابات المسؤولين بالجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص على متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال المقابلة.

للتعرف على متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، تم تحليل السؤال الثالث من أسئلة المقابلة، وجاءت أبرز استجابات المسؤولين كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٨) استجابات أفراد الدراسة من المسؤولين حول متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص (ن = ٩)

م	العبارات	التكرارات	النسبة المئوية
١	نشر الثقافة.	٧	٧٧,٨
٢	عقد اللقاءات التوعوية.	٥	٥٥,٦
٣	ورش العمل.	٤	٤٤,٤
٤	البرامج التعريفية.	٤	٤٤,٤
٥	إعداد الكفاءات.	٩	١٠٠,٠
٦	تنمية قدرات الأفراد.	٩	١٠٠,٠
٧	وجود قنوات اتصال ثابتة وفعالة.	٨	٨٨,٩
٨	تحديد مفهوم الشراكة المجتمعية بشكل دقيق.	٧	٧٧,٨
٩	وضع تشريعات تلزم الشراكة والتعاون.	٨	٨٨,٩
١٠	تفعيل نتائج الأبحاث من قبل المؤسسات.	٦	٦٦,٧
١١	التخطيط الجيد للشراكة المجتمعية.	٦	٦٦,٧

يوضح الجدول رقم (٨) أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث أن جميع أفراد الدراسة (٩) أفراد بنسبة (١٠٠,٠٪) أوضحوا أن من متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية (إعداد الكفاءات – تنمية قدرات الأفراد) حيث إن الجامعة بما لديها من أعضاء هيئة تدريس وإمكانات تعليمية بإمكانها تقديم الدورات التدريبية وورش العمل لمؤسسات المجتمع المدني؛ بما يُساهم في إعداد الكفاءات المتنوعة في مختلفة المجالات وبالتالي تنمية قدرات الأفراد وإمكاناتهم للعمل في المجالات المختلفة، كما أفاد (٨) من المسؤولين بنسبة (٨٨,٩٪) أن (وجود قنوات اتصال ثابتة وفعالة - وضع تشريعات تلزم الشراكة والتعاون) من متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية، حيث أن التعاون الدائم بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني سوف يجعل هناك لقاءات دورية بين تلك الجهات، وبالتالي وضع التشريعات التي تُعزز من تلك الشراكة وتفعليها، وإقامة البرامج المتنوعة من خلال تلك الجهات، وبالتالي تحقيق الفائدة العامة لكافة المؤسسات سواء التعليمية أو للمجتمع المدني.

إضافة إلى ما سبق، فإن هناك (٧) من المسؤولين بنسبة (٧٧,٨٪) يرون أن (نشر الثقافة – تحديد مفهوم الشراكة المجتمعية بشكل دقيق) من متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فعملية التواصل بين تلك الجهات وحضور منسوبيها لتلك الفعاليات سوف يُساهم في إثراء الجانب الثقافي فيما بينها، وانعكاس ذلك على التعاملات المتنوعة فيما بينها، ووضع القواعد المنظمة لعملية الشراكة المجتمعية، كما أوضح (٦) من المسؤولين بنسبة (٦٦,٧٪) أن (تفعيل نتائج الأبحاث من قبل المؤسسات - التخطيط الجيد للشراكة المجتمعية) من متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فنتائج الأبحاث التي تقوم بها المؤسسات التعليمية في مختلف المجالات من الممكن أن تستفيد منها المؤسسات المجتمعية الأخرى في تحقيق الكفاءة والإنتاجية، إضافة إلى أن النتائج

الإيجابية لعمليات الشراكة سوف يُساهم في التخطيط الجيد لها ووضع القواعد والتشريعات المنظمة.

كما أفاد (٥) من المسؤولين بنسبة (٥٥,٦٪) أن (عقد اللقاءات التوعوية) لمختلف المشكلات المجتمعية، وتحقيق الفائدة المجتمعية من متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وفي الأخير، فقد أوضح (٤) من المسؤولين بنسبة (٤٤,٤٪) أن (إقامة ورش العمل – البرامج التعريفية من متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص)، حيث أن المؤسسات التعليمية من الممكن أن تقدم ورش العمل في المجالات المختلفة لأعضاء مؤسسات المجتمع المدني بكافة فئاته لتطوير مهارات و قدراتهم، إضافة إلى البرامج التعريفية بالأنشطة المختلفة لمؤسسات المجتمع المدني، وكيفية الاستفادة منها والمشاركة فيها.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج نوجزها فيما يلي:

١. أن واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص جاء بدرجة متوسطة، وذلك يتمثل في موافقة أفراد الدراسة إلى حد ما على كل من:

- أن الجامعة تسعى للتعاون مع مؤسسات المجتمع لمساعدة الحكومة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- أن الجامعة تتعاون مع مؤسسات المجتمع لاستكمال الدور الحكومي في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة.
- أن الجامعة تقدم برامج دورية لتعزيز الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.
- أن الجامعة تتشارك مع مؤسسات المجتمع في تقديم خدمات توعوية وثقافية للمجتمع المحلي.

٢. أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة من المسؤولين على تأثير الشراكة المجتمعية على الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومن أبرز تلك التأثيرات:

- وضع الحلول المناسبة لمواجهة التحديات.
- الارتقاء بمستوى المؤسسة، الجامعة، والقطاع الخاص.
- التنمية الاقتصادية.
- الاستثمار الأمثل للموارد.

٣. أن هناك موافقة بدرجة عالية بين أفراد الدراسة على التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومن أبرز تلك التحديات:

- وجود بعض الاتجاهات التي تقاوم التغيير وتتحفظ في مجال الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.
- انشغال الجامعة بأدوارها في البحث العلمي والتدريس مما يضعف دورها في خدمة المجتمع.
- قصور قنوات التواصل بين قيادات الجامعة ومؤسسات المجتمع.

٤. أن هناك العديد من التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من وجهة نظر المسؤولين، أبرزها:

- وجود مشكلات في التمويل.
- عدم وجود استراتيجيات فعالة لتفعيل الشراكة المجتمعية.
- عدم مرونة الأنظمة

٥. أن هناك موافقة بدرجة عالية بين أفراد الدراسة على متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومن أبرز تلك المتطلبات:

- ربط الخطط الإستراتيجية للبحث العلمي بالجامعة باحتياجات مؤسسات المجتمع.
- السماح لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات بالعمل كمستشارين لدى مؤسسات المجتمع.
- تبني الجامعة لإستراتيجيات فعالة لتنمية الشراكة مع قيادات مؤسسات المجتمع.
- إخضاع الشراكة بين الجامعة والمؤسسات إلى التقويم المستمر عن طريق إشراك العديد من الخبراء في تقويم عملية الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

٦. أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة من المسؤولين على متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومن أبرز تلك المتطلبات:

- إعداد الكفاءات.
- تنمية قدرات الأفراد.
- وضع تشريعات تلزم الشراكة والتعاون.
- وجود قنوات اتصال ثابتة وفعالة.

ثالثاً: توصيات الدراسة:

- تفعيل ممارسات الشراكة المجتمعية في جامعة القصيم بشكل أكبر مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتدعيم مجالاتها البحثية والاجتماعية والاقتصادية، وزيادة الأبحاث التطبيقية والبينية ذات القيمة المضافة، وتنفيذ مبادرات ريادية واستثمارية ذات جدوى اقتصادية واستثمارية.
- إيجاد آليات واضحة من شأنها نشر ثقافة الشراكة المجتمعية وزيادة الوعي بأهميتها ونتائجها الإيجابية، وذلك عن طريق فرق عمل متخصصة تتولى تضمين نشر هذه

الثقافة في الأنشطة الجامعية والندوات الإرشادية، والمقررات الدراسية والبحثية بالجامعة بقضايا ومشكلات المجتمع المحلي.

- عقد الشراكات المجتمعية وتبني بعض البرامج والمشرعات المشتركة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وحث تلك المؤسسات والقطاع الخاص على الإنفاق على تلك البرامج والمشروعات مقابل إشراف الجامعة عليها وتطويرها المستمر، لتحقيق نتائج أفضل لأصحاب المصالح.
- إقامة المعارض وورش العمل وحملات توعوية؛ للتواصل الفعال بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بالإضافة لتهيئة مؤسسات المجتمع للشراكة مع الجامعة.
- تحفيز العاملين بالشراكة في الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال مكافآت مالية وحوافز مجزية بما يتلاءم مع سياسات الجامعة واحتياجات المجتمع ومؤسساته، ويأخذ في الاعتبار اشباع الحاجات النفسية للعاملين، وبما ينعكس إيجاباً على ممارستهم للشراكة المجتمعية.
- إنشاء مراكز تدريبية متخصصة لدعم الشراكة بين الجامعة والمجتمع والتعاون مع أساتذة الجامعات الذين لديهم خبرة في الشراكة المجتمعية أو خدمة المجتمع لتفعيل الشراكة المجتمعية ويستفيد منها الجميع.
- إيجاد تعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة عن طريق فتح قنوات اتصال مباشرة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، وذلك حتى تكون الجامعة على دراية بما يحتاج إليه السوق المحلي، وتوفير فرص عمل للشباب.
- إعداد آلية للتغذية الراجعة بين فرق العمل المختلفة داخل الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة، وذلك لتنفيذ ومراجعة العملية المحسَّنة نحو تحقيق الأهداف الإدارية والبحثية والفنية المنشودة، ووضع ضوابط لضمان عدم تدهور الأداء بعد تحسينه.

- تصميم آليات لقياس أثر التحسينات في العمليات الإدارية والبحثية والأنشطة التعليمية بعد تنفيذها، وذلك في ضوء تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال مقارنتها بالنتائج المستهدفة.
- تحديد دور كل عضو بفريق تفعيل عملية الشراكة المجتمعية لضمان تحقق النتائج بفاعلية، وتفعيل وممارسة وظيفة خدمة المجتمع في جامعة القصيم بدرجة أكبر مما هو عليه بالوضع الراهن.
- العمل على ربط عملية تقويم مخرجات الجامعة مع معايير وأهداف ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، من خلال إجراء تقييمات شاملة بما ينعكس على آليات عملها وتغييرها بما يخدم الشراكة المجتمعية الفاعلة.
- عمل دورات تدريبية لقيادات الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص عن الأساليب الإدارية الحديثة التي تسهم في تفعيل الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي.
- الموائمة بين أدوار الجامعة في قيامها بأدوارها من تدريس وبحث وعلمي من جهة؛ وخدمة المجتمع من جهة أخرى؛ عبر تبني العديد من النظم الإدارية والإستراتيجيات التنظيمية الحديثة.
- زيادة استقلالية الجامعات في توظيف الجامعة واستثمار مواردها مع مؤسسات المجتمع المختلفة دون الحاجة إلى الرجوع إلى العديد من الجهات المختلفة.
- التعاقد مع شركات عالمية في مجال التسويق للتوعية بأدوار الجامعة والأنشطة والخدمات التي يمكن أن تقدمها الجامعة للمؤسسات المختلفة.
- استحداث أقسام وعمادات مختلفة في الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي تهتم بالتنسيق للشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة.

رابعاً: الدراسات المقترحة:

- إجراء دراسة تتناول واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بالتطبيق على جامعات أخرى وبمناطق أخرى.
- إجراء مزيد من الدراسات عن تصور مقترح لتطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- إجراء مزيد من الدراسات التي تهدف إلى التعرف على واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م.
- إجراء دراسة تتناول التحديات التي توافق تطبيق الشراكة المجتمعية بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المدني والقطاع الخاص.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية:

إبراهيم، ابتسام ساتي. (٢٠١٣). الشراكة المجتمعية: أبعاد وعوامل في قضايا التربية. *مجلة مسارات معرفية*، (٢)، ٦١- ٦٩.

الأحمد، هند بنت محمد بن عبد الله. (٢٠١٥). تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء. *مجلة العلوم التربوية*، (٤)، ٤٢٩- ٥١٤.

أقطم، حسن فخري إبراهيم. (٢٠١٤). *معوقات مشاركة المرأة في العمل التطوعي من وجهة نظر المتطوعين والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

أبو الحديد، فاطمة علي. (٢٠١٢). الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المدنية لتأهيل الشباب الخريجين: دراسة اجتماعية ميدانية. *مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية*، ٥(١)، ١١-٥٩.

الخليفة، عبد العزيز بن على. (٢٠١٤). صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة المنتجة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أنموذجًا. *مجلة رسالة التربية وعلم النفس*، (٤٦)، ٩٧- ١٢٣.

دارادكة، أمجد محمود محمد؛ معايعة، عادل سالم. (٢٠١٤). الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك- الأردن. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، ٧(١٥)، ٩٧-١٢٣.

رشاد، ميسون ظاهر. (٢٠١٨). العمل التطوعي لدى طلبة كلية التربية الأساسية. *مجلة البحوث التربوية*، (٥٦)، ٤٠٩-٤٣٧.

الشثري، عبد العزيز بن ناصر بن عبد العزيز. (٢٠١٤). جامعات الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (٣٤)، ١٣-٨٤.

عبد الإله، محمد منصور. (٢٠١٦). التخطيط الإستراتيجي لمتطلبات التنمية في ضوء التوجهات العالمية الحديثة. *مجلة كلية التربية*، ١٠(٤٥)، ص ٤٣٧-٥٠٥.

عبد القادر، أحمد عبد القادر محمد. (٢٠١٥). المؤشرات السوقية لآفاق التعاون بين الجامعات السعودية ومجتمع الأعمال بمنطقة تبوك المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على جامعة تبوك. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، ٦(١)، ١-٢٧.

العنزي، حمود بن طيار المعيوف. (٢٠١٨). متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص فى المملكة العربية السعودية: رؤية مقترحة. *مجلة البحث العلمي في التربية*، ٤(١٩)، ٦٢٧-٦٥٧.

العنزي، سعد. (٢٠٠٧). محاولة جادة لتأطير نظرية أصحاب المصالح في دراسات إدارة الأعمال. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، ١٣(٤٨)، ١- ١٥.

الغامدي، عبد العزيز بن محمد. (٢٠١٨). درجة أهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. *المجلة التربوية*، ٥٣، ٤١٣-٤٤٣.

محمد، زينب سمير. (٢٠١٧). *تفعيل الشراكة المجتمعية لدى رؤساء الأقسام في الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس*. (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط)، كلية العلوم التربوية، الاردن.

محمد، ماهر أحمد حسن. (٢٠١٧). تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول المتقدم. *المجلة الدولية للبحوث التربوية*، ٤١(٢)، ٢٤٠-٢٩٤.

محمود، ديما عيسى؛ محمد محمود علي. (٢٠١٥). واقع الشراكة بين الجامعات الحكومية السورية والمجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذة جامعة تشرين. *مجلة جامعة البعث*، ٣٧(١)، ١٢٣-١٥٧.

الناصر، صالح بن ناصر بن علي. (٢٠١٧). تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في جامعة القصيم. *مجلة كلية التربية*، (٢)، ١٣٦- ١٦٢.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Alcock, P., & May, M. (2014). **Social Policy in Britian**. 4th Ed., Basingstoke, Palgrave Macmillan.

Archer-Kuhn, B., & Grant, J. (2014). Challenging Contextual Factors In University-CommunityPartnerships. *Journal Of Community Engagement And Scholarship*, 7(2), 40-49.

Beckett, K. (2015). Supporting University-Community Partnerships through Shared Governance and Assessment.**Metropolitan Universities**, 26(2): 165-183.

Bella, J. & Grant, A. (2013). *The Private Sector And Development: Key Concepts*. The North-South Institute.

Brown, L. (2011). *Partners in Research: Reflections on Creating and Sustaining a Collaborative Research Network*. In P. V. Hall, & I. MacPherson (Eds.,) Community-University Research Partnerships: Reflections on the Canadian Social Economy Experience, (pp. 41-74). Victoria: University of Victoria.

Curwood, S. E., Munger, F., Mitchell, T., Mackeigan, M., & Farrar, A. (2011). Building Effective Community-University Partnerships: Are Universities Truly Ready?.*Michigan Journal of Community Service Learning*, 17(2): 15-26.

Freeman, R. E., Harrison, J. S., Wicks, A. C., Parmar, B. L., & De Colle, S. (2010). *Stakeholder theory: The state of the art*. Cambridge University Press.

Gray's Inn University Official Web Site. (2019). Sidney Webb and Gray's Inn. Retrieved on: 31/1/2019. Available at:https://www.graysinn.org.uk/sites/default/files/documents/members/Graya%202014-Sidney%20Webb.pdf.

Hansen, A. M. W. (2010). *Community Partners' Perspectives OfCommmunity-University Partnerships That Support Service-Learning*. (Doctor Of Education), Duquesne University, Pittsburgh, Pennsylvania.

Holton, V. L., Early, J. L., Jettner, J. F., & Shaw, K. K. (20150.Measuring Community-University Partnerships across a Complex Research University: Lessons and Findings from a Pilot Enterprise Data Collection Mechanism. *Metropolitan Universities*, 26(2): 99-123.

Jozefowicz, V. (2015). *A Study Of Factors That Influence Partnerships Between Universities And Nonprofit Organizations*. (Doctor Of Education), Eastern Kentucky University, Richmond, Kentucky.

Kankya, C., Akandinda, A., &Rwabukwali, C. B. (2013). The Role Of Civil Society Organizations (CSOs) In Healthcare Delivery System: A Case Study Of Child Immunization In Kabarole District, Uganda. *Health*, 5(8), 1277-1288.

Mohebali, M. (2017). *Development Of A Transformational Engagement Model To Study University Community Partnerships*. (Master Of Science), Oklahoma State University, Stillwater, Oklahoma.

Muse, S. D. (2018). *Exploring The Community ImpacOf Community-University Partnerships*. (Doctor Of Philosophy), University Of Denver, Denver, Colorado.

Ogundimu, A. (2016). *The PerceptioOf Students And Faculty On The Potential Impact Of University-Industry Collaborations On Quality Assurance In Two Nigerian-Publicly Supported Universities*. (Doctor Of Education), Ohio University, Athnes, Ohio.

Strier, R. (2014). Fields of paradox: university-community partnerships. *Higher Education*, 68(2): 155-165.

UNESCO Chair in Community Based Research and Social Responsibility in Higher Education. (2015). *Institutionalizing Community University Research Partnerships: A user's manual*. 1st Ed., Victoria, University of Victoria.

Vaterlaus, J. M., Skogrand, L., Higginbotham, B. J., & Bradford, K. (2016). Sustaining University-Community Partnerships in Providing Relationship Education. *Journal of Community Engagement & Scholarship*, 9(2), 34-41.

Williamson, H. J., Young, B-R., Murray, N., Burton, D. L., Levin, B. L., Massey, O. T., & Baldwin, J. A. (2016). Community-University Partnerships for Research and Practice: Application of an Interactive and Contextual Model of Collaborative. *J Higher Education Outreach Engagement*, 20(2): 55-84.

Wojewnik-Filipkowska, A., &Węgrzyn, J. (2019). Understanding Of Public–Private Partnership Stakeholders As A Condition Of Sustainable Development. *Sustainability*, 11(4), 1194.

ثالثًا: المواقع الإلكترونية

الموقع الرسمي جامعة القصيم .(٢٠١٩). *الصفحة الرئيسية*. تاريخ الدخول ٢٠١٩/٤/١٤، متاح على الرابط التاليhttps://bit.ly/2VIEFNI.

الموقع الرسمي جامعة القصيم. (٢٠١٩). *الصفحة الرئيسية*. تاريخ الدخول ٢٠١٩/٤/١٤، متاح على الرابط التالي https://bit.ly/2EKLQ3m.

الموقع الرسمي جامعة القصيم. (٢٠١٩). *الصفحة الرئيسية*. تاريخ الدخول ٢٠١٩/٤/١٤، متاح على الرابط التالي https://bit.ly/2v5D9Je